

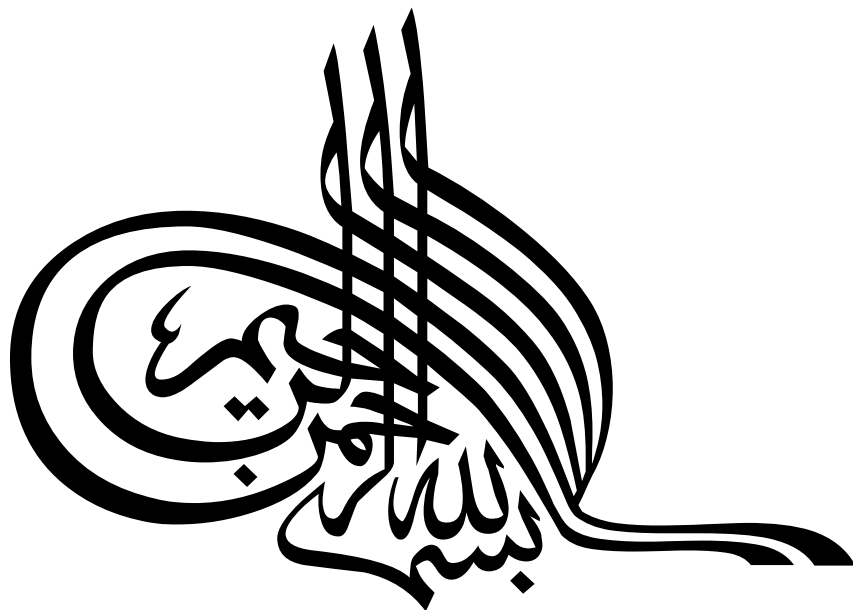


سلطنة عمان
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
كلية العلوم الشرعية

استخراج آراء أبي يحيى يعقوب الأصولية من كتابه العدل والإنصاف



:: إعداد الطالب ::
غالب بن سعيد بن علي النعماني
"تخصص الفقه وأصوله"
:: مشرف البحث، الشيخ ::
د. صالح بن بشير بوشلاغم
:: العام الدراسي ::
١٤٣٦ / ٣٥ هـ - ٢٠١٥ / ١٤ م



ملخص البحث

- **عنوان البحث:** استخراج آراء أبي يعقوب الأصولية من كتابه العدل والإنصاف.
- **مقدم البحث الطالب:** غالب بن سعيد بن علي النعماني.
- **اسم المشرف:** د. صالح بن بشير بوشلاغم.
- **اسم المناقش:** د. أحمد الصادق البشير.
- **أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**
 - (١) التعريف بالإنتاج الأصولي الإباضي.
 - (٢) إبراز منهج الإباضية في القرن السادس الهجري في التأليف.
 - (٣) المكانة العلمية التي يتمتع بها أبو يعقوب بين العلماء، وكتابته العدل والإنصاف الذي يعتبر تقريباً أول كتاب إباضي متكامل في علم أصول الفقه.
 - (٤) الرغبة في بيان آراء أبي يعقوب لتكون ميسرة في يد الباحثين وطلبة العلم.
 - (٥) كتاب العدل والإنصاف نال عناية بالغة وأعمالاً كثيرة بعده من حواش وشروحات واختصارات ونظم.

■ خطة البحث:

- مقدمة.
- الفصل الأول: التعريف بأبي يعقوب وكتابته العدل والإنصاف:
 - المبحث الأول: التعريف بأبي يعقوب.
 - المبحث الثاني: التعريف بكتاب العدل والإنصاف.
- الفصل الثاني: آراء أبي يعقوب في بابي الأحكام والأدلة:
 - المبحث الأول: آراء أبي يعقوب في باب الحكم الشرعي.
 - المبحث الثاني: آراء أبي يعقوب في باب أدلة الأحكام.
- الفصل الثالث: آراء أبي يعقوب في بابي دلالة الألفاظ والتعارض:
 - المبحث الأول: آراء أبي يعقوب في باب دلالة الألفاظ.
 - المبحث الثاني: آراء أبي يعقوب في باب التعارض والترجيح.
- خاتمة.

■ أهم نتائج البحث:

- (١) ولد أبو يعقوب في قرية سدراتة إحدى قرى مدينة وارجلان، وترعرع فيها ودرس فيها مبادئ العلوم على يد شيوخ عصره في مدينة وارجلان.
- (٢) يعد أبو يعقوب من علماء القرن السادس الهجري، توفي سنة ٥٧٠هـ.
- (٣) قام أبو يعقوب بعدة رحلات لأغراض متعددة، أشهرها رحلته إلى المشرق.
- (٤) لأبي يعقوب العديد من الآثار العلمية بعضها موجودة، وبعضها مفقودة، ومن أشهر مؤلفاته التي وصلت إلينا: "كتاب العدل والإنصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف" في علم أصول الفقه، وكتاب "الدليل والبرهان" في علم أصول الدين.
- (٥) كثيراً ما ينقل أبو يعقوب في كتابه العدل والإنصاف عن أبي الربيع سليمان بن يخلف صاحب كتاب التحفة المخزونة والجواهر المكنونة.
- (٦) يعتبر كتاب العدل والإنصاف من أهم المصادر الإباضية عامة والمغاربة خاصة في أصول الفقه.
- (٧) اعتنى علماء المذهب الإباضي بكتاب العدل والإنصاف، فقاموا بأعمال عليه من شرح واختصار ونظم، فاختصره الشماخي، ثم شرح الاختصار، ثم جاء القطب فشرح شرح الشماخي وسماه فتح الله، ثم نظم الاختصار الشيخ المالكي العماني في أرجوزة أسماها "موارد الألفاظ بنظم مختصر العدل والإنصاف".
- (٨) كثرة الترجيحات عند أبي يعقوب ووضوحها تدل على استقلاله بالاجتهاد.
- (٩) آراء أبي يعقوب الأصولية إجمالاً:
 - (١) الأصل في الأشياء الإباحة قبل ورود الشرع.
 - (٢) الواجب الموسع وقته من أول وقته إلى آخره هو وقت أداء.
 - (٣) الواجب المخير هو واحد غير معين.
 - (٤) الكفار مخاطبون بفروع الشريعة.
 - (٥) لا يوجد في القرآن ألفاظ أعجمية.
 - (٦) العلم الحاصل من الخبر المتواتر علم ضروري.
 - (٧) الإجماع السكوتي حجة قطعية.

- (٨) من شروط انعقاد الإجماع انقراض العصر.
- (٩) جواز تأخير البيان عن وقت ورود الخطاب.
- (١٠) جواز الاحتجاج بمفهوم المخالفة.
- (١١) عموم خطاب الأمة للنبي ﷺ .
- (١٢) عموم خطاب النبي ﷺ للأمة من طريق الشرع.
- (١٣) دخول النساء في خطاب الرجال من باب التغليب.
- (١٤) أقل الجمع ثلاثة.
- (١٥) عدم حمل المطلق على المقيد عند اختلاف الحكم واتحاد السبب.
- (١٦) حمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم واختلاف السبب.
- (١٧) الأمر في الأصل يقتضي الوجوب ما لم تصرفه قرينة.
- (١٨) المندوب غير مأمور به.
- (١٩) الأمر المجرد عن قيد الوقت يقتضي التراخي.
- (٢٠) الأمر الوارد بعد الحظر يفيد الإباحة.
- (٢١) النهي يدل على التحريم ما لم تصرفه قرينة.
- (٢٢) النهي لا يقتضي فساد المنهي عنه في مواضع.
- (٢٣) جواز نسخ الخبر المتواتر بخبر الآحاد.
- (٢٤) المصيب في المسائل الظنية واحد من المجتهدين.

إهداء

إلى:

محرر العقول بدعوته، ومحيي القلوب بسنته ، وسالب الألباب
ببلاغته رب الفصاحة والبيان (محمد رسول الله).
ذات القلب الحاني ، والفؤاد الرؤوف (أُمِّي الغالية).
قرة العين وسلوان الخاطر (أبي العزيز).
أنس الوجدان ، وكرامة المنان (إخوتي و أخواتي).
كل من أفنى عمره في خدمة الإسلام والمسلمين.
أهدي هذا العمل

شكر وعرافان

أولاً: أشكر الله عز وجل على إتمام هذا البحث على هذه الصورة.

ثانياً: من لم يشكر الناس لم يشكر الله..

فشكراً جزيلاً: لكل من أعانني في إخراج هذا البحث.

وشكراً جزيلاً: للدكتور صالح بن بشير بوشلاغم على تفضله بالإشراف
على هذا البحث.

وشكراً لأمناء كلية العلوم الشرعية على خدمتهم لنا.



المقدمة

بسم الله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وفهمه ما لم يفهم، ونصلي ونسلم على خير الأنام ومفتاح الظلام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام.

أما بعد: فإن من أهم علوم الشريعة علم أصول الفقه، فبواسطته تعلم الأحكام، وبه يعرف الحلال والحرام، كما يعلم شمول هذه الشريعة الصالحة لكل زمان ومكان؛ فكان هذا العلم محط نظر العلماء المدققين الذين فهموا نصوص الشريعة واستوعبوا دلالاتها، وقد اتضح ذلك من آرائهم الفقهية المبنية على المسائل الأصولية، ومن بين هؤلاء الأعلام أبو يعقوب الإباضي، فرغبت في إبراز آرائه الأصولية المبثوثة التي دونها في كتابه العدل والإنصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف، فأردت دراسة هذا الكتاب دراسة متعمقة.

وفي الحقيقة لم تكن تسمية البحث ببعيدة عن المضمون فأسميته بـ "استخراج آراء أبي يعقوب الأصولية من كتابه العدل والإنصاف"، ويحتوي على ثلاثة فصول كما سيأتي:

● الفصل الأول: التعريف بأبي يعقوب وكتاب العدل والإنصاف:

○ المبحث الأول: التعريف بأبي يعقوب.

○ المبحث الثاني: التعريف بكتاب العدل والإنصاف.

● الفصل الثاني: آراء أبي يعقوب في بابي الأحكام والأدلة:

○ المبحث الأول: آراء أبي يعقوب في باب الحكم الشرعي.

○ المبحث الثاني: آراء أبي يعقوب في باب أدلة الأحكام.

● الفصل الثالث: آراء أبي يعقوب في بابي دلالة الألفاظ والتعارض:

○ المبحث الأول: آراء أبي يعقوب في باب دلالة الألفاظ.

○ المبحث الثاني: آراء أبي يعقوب في باب التعارض والترجيح.

منهج البحث:

سأعتمد في هذا البحث المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي، وذلك باستقراء آراء أبي يعقوب في كتاب العدل والإنصاف وبيانها.

الدراسات السابقة:

- (١) "أبو يعقوب الوارجلاني أصولياً" لمصطفى بن صالح باجو، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة، تضمنت دراسة لعصر الوارجلاني وفكره الأصولي مقارناً بأبي حامد الغزالي، تناول فيه شخصية أبي يعقوب بصورة كبيرة وواسعة، وبين فيه بعض آراء أبي يعقوب الأصولية من كتابه "العدل والإنصاف" و "الدليل والبرهان"، وقارنها مع آراء الغزالي من خلال كتابه "المستصفى".
- (٢) "أبو يعقوب يوسف الوارجلاني والمدارس الكلامية الإسلامية" لبكير بن سعيد أعوش، تناول فيه شخصية أبي يعقوب بصورة مقتضبة، وقارن بين فكر أبي يعقوب العقدي والمدارس الكلامية الأخرى.
- (٣) "دراسة وتحقيق كتاب الدليل والبرهان" لصالح بوسعيد، رسالة دكتوراه الحلقة الثالثة، المعهد الأعلى لأصول الدين، الكلية الزيتونية، تونس، تناول شخصية أبي بصورة أوسع من الدراسة السابقة، وقدم دراسة وتحقيقاً لكتابه "الدليل والبرهان".
- (٤) الآراء الكلامية لأبي يعقوب الوارجلاني، لدليلة خبزي، رسالة ماجستير، تناولت فيه شخصية أبي يعقوب بصورة مقتضبة، وقامت باستقراء آراء أبي يعقوب الكلامية من كتابه "الدليل والبرهان" مع دراستها.

الصعوبات:

- (١) اقتصار البحث على كتاب واحد أدى إلى ضيق في البحث.
- (٢) صعوبة في ظهور شخصية الباحث.
- (٣) كتاب العدل والإنصاف لم يطبع إلا طبعة واحدة غير محققة، وهي طبعة وزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان، وهي طبعة مليئة بالأخطاء تكتنفها صعوبة في قراءتها.

أبو الخطاب

غالب بن سعيد بن علي النعماني

الخوير - مسقط

مساء يوم الأحد ٢٣/جمادى الآخر/١٤٣٦م

الفصل الأول

التعريف بأبي يعقوب وكتابيه العدل والإنصاف

- المبحث الأول: التعريف بأبي يعقوب.
- المبحث الثاني: التعريف بكتاب العدل والإنصاف.

المبحث الأول: التعريف بأبي يعقوب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه:

هو أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم السدراتي^(١)، نسبة إلى القرية التي سكنها وتوفي فيها، وهذا ما ورد ذكره عند الدرجيني^(٢) في ترجمته له، وسدراتة إحدى قرى واحة وارجلان^(٣)، ومن هنا اشتهر بالوارجلاني نسبة إلى المنطقة كلها.

لم تذكر المصادر عن نسبه وأسرته شيئاً فوق هذا، إلا أن الباحث مصطفى بن صالح باجو ذكر^(٤) بأن الشيخ عبدالله السالمي^(٥) أورد اسمه في مقدمة الجامع الصحيح وهو أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن مياد الوارجلاني^(٦).

لكنني وجدت بأن اسم (مياد) من زيادات أبي إسحاق^(١) على الكتاب، فلا ينسب للشيخ السالمي.

(١) أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني، طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم محمد طلاي، جمعية الشيخ اطفيش، الحراش، الجزائر، ط ٢، (د. ت)، ج ٢، ص ٣١٢.

(٢) الدرجيني، أحمد بن سعيد بن سليمان بن علي (أبو العباس) أشهر علماء درجين ببلاد الجريد، جنوب تونس، فقيه ومؤرخ وشاعر، صاحب كتاب "طبقات المشايخ بالمغرب"، توفي سنة ١٢٧١هـ/١٩٥٠م. جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية، غرداية، الجزائر، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ج ٢، ص ٨٩.

(٣) وارجلان، واركلان، واركلا، ورقله، وارقلا، هذه الأسماء واقعة على الوطن حديثاً وقديماً، والاسم المعروف بها حالياً وارجلان، وهي تقع في الصحراء الكبرى من بلاد المغرب العربي، وهي في البلاد الجزائرية، يحاذيها من الجهة الجنوبية بلاد تقرت، ومن الشمال بلاد ميزاب، ومن الغرب بلاد القلعة. ينظر: إبراهيم بن صالح أعزام، غصن البان في تاريخ وارجلان، تحقيق: إبراهيم بن بكير وسليمان بن محمد، المطابع العالمية، غرداية، الجزائر، ط ١ (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، ص ٩٣.

(٤) مصطفى بن صالح باجو، أبو يعقوب الوارجلاني أصولياً، وزارة التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط ٢، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، ص ١٠٥.

(٥) السالمي، عبدالله بن حميد بن سلوم (أبو محمد) الشهير بنور الدين، من أشهر علماء إباضية المشرق المتأخرين، فقيه مدقق وإمام محقق ومرجع عمان في عصره، ولد بالحقوقين من أعمال الرستاق بعمان، عاش في آخر القرن الثالث عشر الهجري والنصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري، من مؤلفاته: طلعة الشمس، معارج الآمال، توفي سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٤م. فهد بن علي السعدي، معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية (قسم المشرق)، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، عمان، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ج ٢، ص ٢٤٦-٢٦٩.

(٦) الربيع بن حبيب الفراهيدي، الجامع الصحيح مسند الربيع بن حبيب، ترتيب أبي يعقوب الوارجلاني، تصحيح وتعليق نور الدين عبدالله بن حميد السالمي، مكتبة مسقط، سلطنة عمان، ط ٣، ١٤٤٢هـ/٢٠١١م، ص ١١.

ومما يؤيد هذا بأن السالمي لم يذكر هذا الاسم (مياد) عند تعريفه بأبي يعقوب في شرح الجامع الصحيح.^(٢)

المطلب الثاني: مولده ووفاته:

يعد أبو يعقوب من علماء القرن السادس الهجري، أدرجه الدرجيني^(٣) ضمن الطبقة الثانية عشرة (٥٥٥٠-٥٦٠٠).^(٤)

ذكر الشماخي^(٥) سنة وفاته، وهي عام ٥٥٧٠هـ^(٦)، ووضعه الباروني^(٧) ضمن الطبقة الحادية عشرة (٥٠٠-٥٥٠هـ) على أساس سنة الميلاد، وتصنيف الدرجيني على أساس سنة الوفاة.

وعلى هذا كله يتبين على أكثر تقدير بأن أبا يعقوب توفي وهو يناهز السبعين.

وذكر السالمي بأن سنة وفاة أبي يعقوب كانت قبل أن يخرب يحيى بن إسحاق الميروقي وارجلان عام ٥٦٢٦هـ ب ٥٦ سنة^(٨)، فتكون سنة وفاته ٥٥٧٠هـ.

=

(١) اطفيش، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن يوسف (أبو إسحاق)، عالم من بني يسجن (١٣٠٥/١٨٨٦م- ١٣٨٥/١٩٦٥م)، أخذ العلم عن عمه قطب الأئمة، من مؤلفاته: الدعاية إلى سبيل المؤمنين. معجم أعلام الإباضية، جمعية التراث، ج ٢، ص ٤٤.

(٢) عبدالله بن حميد بن سلوم السالمي، شرح الجامع الصحيح، تحقيق عز الدين التنوخي، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، مسقط، سلطنة عمان، ط ١٠، ٢٠٠٤م، ج ١، ص ٢.

(٣) الدرجيني، أحمد بن سعيد بن سليمان بن علي (أبو العباس) أشهر علماء درجين ببلاد الجريد، جنوب تونس، فقيه ومؤرخ وشاعر، صاحب كتاب "طبقات المشايخ بالمغرب"، توفي سنة ٥٦٧٠/١٢٧١م. جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية، غرداية، الجزائر، ١٤٢٠/١٩٩٩م، ج ٢، ص ٨٩.

(٤) الدرجيني، طبقات المشايخ بالمغرب، ج ٢، ص ٣١٢.

(٥) الشماخي، أحمد بن سعيد أبي عثمان، بن عبد الواحد، عالم من بلدة يفرن بجبل نفوسة من أعمال طرابلس الغرب، له كتاب "سير المشايخ"، توفي سنة ٥٩٢٨/١٥٢٢م. جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية، ج ٢، ص ٨٦.

(٦) أبو العباس أحمد بن أبي عثمان سعيد الشماخي، السير، تحقيق محمد حسن، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م، ج ٢، ص ٦٤٤.

(٧) سليمان بن عبدالله بن يحيى الباروني (باشا)، (و: ١٢٨٧/١٨٧٠م- ت: ١٣٥٩/١٩٤٠م)، ولد بجادو في جبل نفوسة بليبيا، من أعلام الإباضية، أخذ العلم عن مشايخ عصره كالشيخ قطب الأئمة، عمل كعضو في مجلس المبعوثان باسطنبول تركيا، من مؤلفاته: الأزهار الرياضية في ملوك وأئمة الإباضية. جمعية التراث، معجم الأعلام، ج ٣، ص ٤٤٦-٤٤٩.

المطلب الثالث: تحصيله العلمي:

لم يذكر أي مصدر من المصادر نشأة أبي يعقوب وطفولته، إذ المصادر التي تكلمت عن حياة أبي يعقوب قليلة ونادرة، والسبب بطبيعة الحال أنه لم يكن معروفاً قبل أن يخوض في الكتابة والتدريس، لهذا لم يهتم المؤرخون بحياته قبل هذه الفترة.

وحسب البحث العلمي الحديث أن البيئة المحيطة بالإنسان لها أثر في تكوين الشخصية، فالمثل وروح الأساتذة والمعلمين، مع الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، عناصر مهمة في تحديد ملامح الشخصية وتكوينها وتحديد معالمها.

وبما أن المصادر تذكر أن أبا يعقوب حصل على مبادئ علوم الشريعة واللغة في بلده وارجلان، كان لا بد أن يكون من ضمن التلاميذ الذين التحقوا بنظام العزابة السائد آنذاك، وكان التدريس في نظام العزابة يمر على مراحل كما ذكرها الدرجيني^(٢)، وهي:

المرحلة الأولى: ينتسب في بداية التحصيل إلى مرحلة (الكتاتيب)، وتشمل تحفيظ القرآن والمبادئ الأولى لفقه العبادات كالطهارة والصلاة والصيام.

المرحلة الثانية: تكون في المسجد وتسمى بالاستناد، أي الاستناد في أركان المسجد والأبواب والأساطين، وفيه يتم التعمق في دراسة العقيدة والفقه وغيرها من العلوم.

المرحلة الثالثة: تعليم عال متخصص للخوض في المسائل في مختلف العلوم.^(٣)

=

(١) عبدالله السالمي، شرح الجامع الصحيح، ص ٢.

(٢) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ١، ص ١٦٨ وما يليها.

(٣) انظر: دليلة خبزي، الآراء الكلامية لأبي يعقوب الوارجلاني، مكتبة مسقط، سلطنة عمان، ١٤٣٠/٥/٢٠٠٩م،

المطلب الرابع: رحلاته:

لقد كان نعم أبي يعقوب العلمي والمعرفي، وذكاؤه الوقاد سبباً لطلب المزيد من العلم والمعرفة، واكتساب علوم أخرى لم تكن موجودة في البيئة الوارجلانية العلمية؛ فسافر إلى خارج وارجلان لكسب علوم عصره في الحواضر الإسلامية المختلفة.

الفرع الأول: رحلته إلى الأندلس:

لم تذكر المصادر تاريخ هذه الرحلة وتفاصيلها الأخرى، إلا أن الدرجيني قال بأن أبا يعقوب كان في عصر شببته يقرأ بـ "قرطبة"^(١)، وزمن الشببية من سن البلوغ إلى الثلاثين تقريباً، وكانت أول رحلة يقوم بها.

كانت الأندلس حاضرة العلم يومئذ، فوجد أبو يعقوب جواً علمياً أسهم في إحيائه لفيف من العلماء الذين قاموا بجهود عظيمة في شتى مجالات المعرفة، من أبرزهم ابن حزم الظاهري، وابن عبد البر، والباجي، وابن رشد الجد، وابن باجة، وابن العربي.

الفرع الثاني: رحلته إلى السودان:

كانت بلاد السودان الغربي^(٢) الوجهة التجارية لسكان وارجلان، وهي عصب حياتهم التجارية، وكان من أبرز النشاطات التجارية آنذاك بيع الذهب والرقيق، وكان من بين التجار الذين يقومون بالرحلات التجارية إلى تلك البقاع العلماء والدعاة، ومن أشهرهم أبو يعقوب الذي انضم إليهم في إحدى الرحلات.

ويرى الباحث مصطفى باجو أن الهدف الأساس من هذه الرحلة كان تجارياً، وبعد ذلك تتابعت الفوائد العلمية المتعلقة بالظواهر الجغرافية والاجتماعية.^(٣)

(١) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ٢، ص ٣١٦.

(٢) بلاد السودان الغربي يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى حواشي تشاد شرقاً بين الضفة الجنوبية للصحراء الكبرى ومقدمة نطاق الغابات الاستوائية، وتحتوي هذه المنطقة عدة دول منها مالي وغانا والسنغال. ينظر: مقال منشور في شبكة المعلومات بعنوان " مجتمع السودان الغربي قبل الإسلام (قراءة تاريخية)" للكاتب عبدالله عيسى، الموقع: www.maspolitiques.com.

(٣) ينظر: مصطفى باجو، أبو يعقوب الوارجلاني أصولياً، ص ١٣١.

الفرع الثالث: رحلته إلى المشرق:

وأما أشهر رحلاته رحلته إلى المشرق، فإن في المشرق قبلة المسلمين ومهبط الوحي وأرض الحرمين، وقل من علماء المغرب من لم يشد الرحال إلى المشرق لتحصيل العلم.

وهذه الرحلة كغيرها من الرحلات لم تذكر المصادر تاريخها بالتحديد، إلا أن أبا يعقوب نظم قصيدة بمناسبة هذه الرحلة سماها القصيدة الحجازية^(١)، أشار فيها إلى أن هذه الرحلة كانت في زمن أدرك فيه المشيب، وودع أيام الصبا، يقول:

وفقرِي ووقرِي وانتكاسِي وشَيْبَتِي *** وتوديعُ أَيَّامِ الصَّبَا والخَوَافِرِ^(٢)

قصد أبو يعقوب في هذه الرحلة الحج إلى بيت الله الحرام، فقد وصف مراحل طريق رحلته في قصيدته الحجازية بكل دقة، و تتبع محطاتها واحدة واحدة.

من أهم هذه المحطات في طريق الذهاب: وارجلان، تماسين، جربة، فزان، تبستو، سبها، مصر، طور سيناء، وادي الروم، يثرب، ماء القديد، عسفان، مكة.^(٣)

وفي طريق العودة من مكة إلى جدة، ثم الإبحار عبر البحر الأحمر، ثم مصر ثم إلى أسبوط، ثم أرض البحيرة، وبعد محطات وصلوا رقادة، ثم سنترية، ماء اليمامة، . . . إلى أن وصلوا غدامس، ثم وارجلان.^(٤)

المطلب الخامس: شيوخه:

(١) أبو سليمان أيوب بن إسماعيل:

صنفه الدرجيني ضمن الطبقة الحادية عشرة (٥٠٠-٥٥٠هـ)، ووصفه بأنه "بحر تتقاذف في غواربه السفن، وبدر يقتدي به من اقتفى من المقتفين، إن سئل عن العلم أجاب فأقنع، وإن استسبل غيث سمائه في سماحة صاحب فأوسع، وإن استسقى فيهما معاً أروى فأنفع، وملاً الآذان

(١) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ٢، ص ٣١٦.

(٢) يحيى بن بهون حاج محمد، رحلة الوارجلاني، غرداية، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٧٥.

(٣) يحيى بن بهون، رحلة الوارجلاني، صفحات ٣٧ فما بعد.

(٤) يحيى بن بهون، رحلة الوارجلاني، صفحات ٥١ فما بعد.

والأيدي، بالإفادتين وأترع. . . . ، شيخ شيوخ أكثرهم ساد وقل من روي من تلامذته إلا من استفاد^(١).

وبهذه الصفات والخصائص نال أبو سليمان منزلة عظيمة بين تلامذته في الحب والتقدير، فكان موته وانتقاله إلى الدار الآخرة أثراً كبيراً في نفوس محبيه، فرثاه أبو يعقوب بمرثيته البائية التي مطلعها:

أَيُّوبُ مَا أَيُّوبُ لَا أَيُّوبُ *** أودى به قَدْرُ الرَّدَى المجلوب^(٢)

ولأبي سليمان تلاميذ كثيرون منهم عثمان بن خليفة السوفي، وتبغورين الملسوطي^(٣)، وأبو عمار عبد الكافي^(٤).

(٢) أبو زكرياء يحيى بن أبي زكرياء:

صاحب أقدم كتب السير المتداولة لإباضية المغرب، بعنوان "كتاب السيرة وأخبار الأئمة"، صنفه الدرجيني ضمن الطبقة الحادية عشرة (٥٠٠-٥٥٠هـ)، وقال عنه بأنه "قرأ العلوم وأتقنها، وأوضح المشكلات وبينها، ورتب السير وأحكمها، وتعلم العلوم وعلمها"^(٥) هذه صفاته من الناحية العلمية، أما من الناحية الدينية فقد وصفه الشماخي بأنه "كان عالماً شديداً الشكيمة في دين الله، قوياً في أمر الله"^(٦)، وصفه الدرجيني بأنه "شديد الغضب في الله وعلى دينه، شديد الغيرة مستشعر خشية الله"^(٧)، توفي سنة ٥٢٨هـ.

(١) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ٢، ص ٢٨٣.

(٢) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ٢، ص ٢٨٦.

(٣) تبغورين بن عيسى بن داود الملسوطي، عالم من ملسوط بأريغ، عاش في النصف الأول من القرن السادس، أخذ العلم عن أبي الربيع سليمان بن يخلق، من مؤلفاته: عقيدة تبغورين. جمعية التراث، معجم الأعلام، ج ٢، ص ٢٠٨-٢١٠.

(٤) عبد الكافي بن أبي يعقوب يوسف بن إسماعيل بن يوسف بن محمد التناوتي الوارجلاني (أبو عمار)، توفي قبل عام ٥٧٠هـ، من علماء الإباضية بوارجلان، درس على أبي سليمان وأبي زكرياء يحيى بن أبي زكرياء، من مؤلفاته: كتاب الموجز. جمعية

التراث، معجم الأعلام، ج ٢، ص ٢٠٨-٢١٠.

(٥) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ٢، ص ٢٩٠.

(٦) الشماخي، السير، ج ٢، ص ٦٣٤.

(٧) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ٢، ص ٢٨٩.

(٣) أبو عمرو عثمان بن خليفة السوفي:

قال عنه الشماخي " كان إماماً في العلوم لا سيما علم الكلام"^(١)، وصفه الدرجيني بأنه الكاشف بحسن بيانه، ونور منطق لسانه دياجي الظلام، المفتي في العلوم لا سيما علم الكلام، المجاحش المدافع عن كلمة الإسلام.^(٢)

تتلمذ على أشهر علماء عصره، كأبي العباس أحمد بن محمد بن بكر^(٣)، فكان من العلماء المكافحين بكل ما أوتوه من قوة في سبيل الله، يحارب الجهل والبدعة والانحراف، يدعو إلى الاستمسك بدين الله^(٤)، عاش أبو عمرو في النصف الثاني من القرن الخامس والنصف الأول من القرن السادس الهجري.

لقد كان بلده " سوف " مركزاً مهماً بالنسبة للإباضية لمن يقوم الدعوة^(٥).

المطلب السادس: آثاره:

نعرض آثاره العلمية حيث كان له جانب من التدريس والتأليف، وتلك هي رسالة كل عالم عامل، ليتناقل الأبناء ماورثه الآباء من الأجداد.

" وذكروا عنه أنه أقام سبعة أعوام ملازماً داره لا ينصرف، فكان متى زاره أحد من الزوار وجده إما ينسخ وإما يدرس، وإما يقابل، وإما يبري الأقلام، وإما يطبخ الخبر، وإما يسفر كتاباً، لا يعدل عن هذا الفن إلى ما سواه إلا إن قام لأداء فريضة. . . " ^(٦)

(١) الشماخي، السير، ج ٢، ص ٦٣٨.

(٢) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٣) أحمد بن محمد بن بكر بن أبي بكر بن يوسف الفرستائي النفوسي (أبو العباس)، (ت: ١٠/ ذو الحجة/ ٥٠٤هـ - ١٨/ جوان/ ١١١١م)، عالم من علماء وارجلان، أصله من فرس طاء بنفوسة، أخذ العلم عن أبيه وعن أبي الربيع سليمان بن يخلف، من مؤلفاته: القسمة وأصول الأرضين. جمعية التراث، معجم الأعلام، ج ٢، ص ٩٥-٩٨.

(٤) علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ الحلقة (٤)، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط ٣، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ص ١٦٨.

(٥) علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ، الحلقة (٤)، ص ١٦٨.

(٦) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ٢، ص ٣١٣.

الفرع الأول: تلاميذ أبي يعقوب^(١):

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن أبي يعقوب^(٢):

وهو ابن الشيخ أبي يعقوب الوارجلاني، قال عنه الدرجيني "إمام في علم الأدب، وإن ذاك في الفروع فيا للعجب، وقد تمسك من الحديث والأصول بسبب أقوى سبب"^(٣)، وقد فاق أباه في نظم الشعر، وكان أبوه أقدر منه في تأليف التأليف. توفي أبو إسحاق سنة ٥٦٠٠هـ.^(٤)

الفرع الثاني: مؤلفات أبي يعقوب:

خلف الوارجلاني تراثاً فكرياً متنوعاً ما وصلنا منه إلا التزير اليسير؛ بسبب الفتن والمحن المتعاقبة التي مرت بها وارجلان عبر تاريخها الطويل والتي أكلت الأخضر واليابس وأتت على الطارف والتلبد، وصاحب ذلك حرق ودمار ونهب للمكتبات الإباضية ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(١) التفسير:

ففي التفسير ترك أبو يعقوب تفسيراً للقرآن الكريم، وصفه البرادي^(٥) بأنه "كتاب عجيب، رأيت منه في بلاد أريغ سفرًا كبيراً، لم أرَ ولا رأيت قط سفرًا أضخم منه، ولا أكبر منه، وحزرت أنه

(١) انظر: مصطفى باجو، أبو يعقوب الوارجلاني أصولياً، ص ١٤٧ و ١٤٨.

(٢) لم تذكر المصادر أسماء الذين درسوا على أبي يعقوب باستثناء إبراهيم ابنه، غير الذي أفادنا به الدرجيني من أن الشيخ أبا سليمان أيوب بن نوح من ضمن تلاميذ أبي يعقوب، قال: إن أباه قال: "حدثنا بعض أصحاب أبي سليمان أيوب بن نوح قال: سألت أبا سليمان عما حصل من علم النجامة، قال: رحم الله شيخنا أبا يعقوب عمداً إلى العلوم النافعة". الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ٢، ص ٣١٤.

(٣) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ٢، ص ٣١٣.

(٤) الشماخي، السير، ج ٢، ص ٦٤٤.

(٥) البرادي، أبو الفضل أبو القاسم بن إبراهيم الدمري، ولد بجبل دمر، درس في مسقط رأسه ثم انتقل إلى جربة لتلقي العلم، من شيوخه: يعيش بن موسى الزواحي، عامر بن علي الشماخي، من مؤلفاته: الجواهر المنتقاة في إتمام ما أحل به كتاب الطبقات. جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية، ج ٤، ص ٧٠٨.

يجاوز سبعمائة ورقة أو أقل أو أكثر، فيه تفسير سورة الفاتحة والبقرة وآل عمران، وحزرت أنه فسر القرآن في ثمانية أسفار مثله...^(١) وإلى الآن لم يوجد له أثر.

وقال عنه صاحب^(٢) (غصن البان): " وهذا التفسير لم تبق عليه الفتن إلا اسمه في بطون الدفاتر، ويقال إنه يوجد الجزء الأول منه بخزائن روما عاصمة إيطاليا".^(٣)

(٢) الحديث:

وفي علم الحديث قام بإعادة ترتيب مسند الإمام الربيع بن حبيب وفق أبواب الفقه، بعد أن كان مرتباً على حسب رواة الحديث، ثم ضم إليه آثاراً احتج بها الربيع، وروايات محبوب بن الرحيل عن الربيع، وروايات الإمام أفلح بن عبد الوهاب عن أبي غانم بشر بن غانم الخراساني، ومراسيل الإمام جابر بن زيد.^(٤)

(٣) أصول الفقه:

وألف كتاباً في علم أصول الفقه سماه (العدل والإنصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف) وهو محل دراستنا في هذا البحث، وستكلم عنه بالتفصيل لاحقاً.

(٤) أصول الدين:

ومن أشهر كتبه كذلك كتاب الدليل والبرهان^(٥) في أصول الدين وعلم الكلام، وعنوان الكتاب كاملاً هو " الدليل لأهل العقول لباغي السبيل بنور الدليل، وتحقيق مذهب الحق

(١) أبو الفضل أبو القاسم بن إبراهيم البرادي، الجواهر المنتقاة في إتمام ما أخل به كتاب الطبقات، تصحيح وتعليق وتقديم أحمد بن سعود السيادي، دار الحكمة، لندن، ط ١، ٢٠١٤م، ص ٢٣٨.

(٢) إبراهيم بن صالح باباحمو أعزام، (و: ١٣١١/١٨٩٣م - ت: ١٣٨٤/١٩٦٥م)، عالم ومؤرخ من وارجلان، مؤلفاته: غصن البان في تاريخ وارجلان. جمعية التراث، معجم الأعلام، ص ٣١-٣٢.

(٣) إبراهيم بن صالح باباحمو أعزام، غصن البان في تاريخ وارجلان، تحقيق إبراهيم بن بكير بحاز - سليمان بن محمد بومعقل، المطابع العالمية، غرداية، الجزائر، ١٤٣٤/٢٠١٣م، ص ٣٣٥.

(٤) الجامع الصحيح، مقدمة السالمي، ص ١١.

(٥) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج ٢، ص ٣١٧.

بالبرهان والصدق"، وهو في أصول الدين أساساً، لكنه جامع لعدة علوم أخرى، كما تكلم عن قضايا علم الكلام أيضاً.^(١)

قامت الباحثة دليلة خبزي بإعداد رسالة ماجستير متعلقة بكتاب الدليل والبرهان، بعنوان " الآراء الكلامية لأبي يعقوب الوارجلاني"، وهو بحث مطبوع.^(٢)

(٥) المنطق والفلسفة والرياضيات:

ألف كتاباً في المنطق والفلسفة والرياضيات يعرف بـ " مرج البحرين"، وهو في الأصل عنوان للقسم الأخير من الجزء الثاني من كتاب "الدليل والبرهان"^(٣)، ولقد شرحه الشيخ عبد العزيز الثميني^(٤) في كتابه تعاضم الموجين في شرح مرج البحرين.

(٦) الشعر والمراسلات:

يروى بأن لأبي يعقوب ديوان شعر، لكن كل قصائده ضاعت، ولم يبق منها إلا قصيدتان وهما القصيدة البائية والقصيدة الحجازية، قام بتحقيقهما الأستاذ يحيى بن بهون.

كذلك كانت لأبي يعقوب مراسلات مع علماء عصره، جمعت وجعلت الجزء الثالث من كتاب الدليل والبرهان، وله رسالة حول وسوسة الشيطان.^(٥)

(١) مصطفى باجو، أبو يعقوب الوارجلاني، ص ١٥٥.

(٢) دليلة خبزي، الآراء الكلامية لأبي يعقوب الوارجلاني، ص ٤٦ و ٤٧.

(٣) دليلة خبزي، الآراء الكلامية لأبي يعقوب، ص ٧٧.

(٤) عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز الثميني (ضياء الدين)، علم من أعلام الإباضية من بني يسجن، (و: ١٣٠/١٧١٨ -

ت: ١٢٢٣/١٨٠٨م)، من أشهر مؤلفاته: التاج على المنهاج. جمعية التراث، معجم الأعلام، ج ٤، ص ٥٣٢-٥٣٤.

(٥) انظر: مطصفي باجو، أبو يعقوب الوارجلاني، ص ١٦٣.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب العدل والإنصاف:

تمهيد: صحة نسبة الكتاب لأبي يعقوب:

اسم الكتاب كاملاً " العدل والإنصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف"، وهو العنوان الذي اتفقت جميع النسخ عليه، كما اتفقت على نسبته لأبي يعقوب^(١)، ونسبت كل المصادر التاريخية الإباضية كتاب العدل والإنصاف لأبي يعقوب.

قال الدرجيني: "ولقد حدثني بعض الثقات قال: وقفت ببلادنا قسطنطينية وسوف وأريغ ووارجلان على سبع نسخ أو ثمان من كتاب العدل والإنصاف تأليف أبي يعقوب كلها بخط يده، وأما أنا فرأيت منها ثلاثاً." ^(٢)

وذكره كذلك البرادي في جواهره ونسبه إلى أبي يعقوب. ^(٣)
ونسبه السالمي إلى أبي يعقوب في شرح الجامع^(٤)، واللمعة المرضية^(٥)، ونسبه كذلك صاحب غصن البان إلى أبي يعقوب الوارجلاني. ^(٦)

قال الشيخ سالم بن حمد الحارثي في تعريفه لأبي يعقوب وبيان مؤلفاته: " ومنها كتاب العدل والإنصاف في أصول الفقه ثلاثة أجزاء، اختصره وشرح المختصر البدر الشماخي، ونظم المختصر العلامة أبو مالك عامر بن خميس المالكي سماه موارد الألفاظ نظم مختصر العدل والإنصاف، وشرح الأصل الإمام اطفيش". ^(٧)

(١) مصطفى باجو، أبو يعقوب الوارجلاني، ص ١٧٢.

(٢) الدرجيني، الطبقات، ص ٣١٤ و ٣١٥.

(٣) البرادي، الجواهر المنتقاة، ص ٢٣٨.

(٤) السالمي، شرح الجامع الصحيح، ص ٢.

(٥) الإمام نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، اللعة المرضية من أشعة الإباضية، تحقيق سلطان بن مبارك الشيباني، مكتبة مسقط، عمان، ١٤٣٥/٥/٢٠١٤م، ص ١٠٧.

(٦) إبراهيم باباحمو أعزام، غصن البان، ص ٣٥٣.

(٧) سالم بن حمد بن سليمان الحارثي، مقدمة كتاب الدليل والبرهان، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٣/٥/١٩٨٣م، ج ١، ص ٤.

المطلب الأول: أهمية الكتاب:

كتاب العدل والإنصاف يعتبر من أهم كتب أصول الفقه الإباضية، وهو أول كتاب إباضي متكامل في هذا الفن وصل إلينا، من المشرق والمغرب، وألفه صاحبه في النصف الثاني من القرن السادس.

لقد كان في القرن السادس والذي قبله مجموعة من علماء الأصول المتخصصين، أمثال أبي بكر الباقلاني، والقاضي زيد الدبوسي، والقاضي عبد الجبار المعتزلي، وأبي حسين البصري، وإمام الحرمين الجويني، وأبي حامد الغزالي، ممن أوجدوا نشاطاً أصولياً، ظلت الأجيال من بعدهم عالة عليهم، ولقد تميز الإنتاج الأصولي في هذه الفترة بخصائص عديدة، أجملها الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان^(١) في النقاط الآتية:

(١) وفرة هذا الإنتاج وغزارته، وعمقه، وذلك بتضافر جهود هؤلاء الأعلام على إثراء علم الأصول، فتركوا لنا فكراً أصيلاً متميزاً.

(٢) تركّز هذا الإنتاج الأصولي على الألفاظ والمعاني على السواء، وبخاصة بعد أن أصبحت المقاييس المنطقية الوسيلة التي يحتكم إليها في ضبط حقائق هذا العلم وشرح مصطلحاته وقضاياها.

(٣) اتسم هذا الإنتاج بالموضوعية والتجرد غالباً، فلم تسيطر عليه التزعّات الشخصية أو الميول المذهبية.

(٤) ظهور نواة التأليف في علم أصول الفقه المقارن، حيث تعرض مختلف آراء المذاهب والاستدلال لها، والترجيح بينها، وقد قام بهذا الجهد أصوليو الأحناف والمتكلمين على السواء.

(٥) ظهور مؤلفات أصولية في أغلب المذاهب الفقهية تركز على أصول إمام المذهب وتقرير رأيه ومنهجه في الاستنباط والتفريع.

(٦) تضمن علم الأصول موضوعات فرعية كثيرة، وتوسع فيها، وهي أدخل باللغة والجدل والكلام، كما تأثر بالمنطق والفلسفة، فلم تخل من ذلك حتى مؤلفات الحنابلة.

(١) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، الفكر الأصولي، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٣/٥١٤٠٣،

(٧) يعتبر إنتاج هذا العصر أخصب وأحسن ما كتبه علماء الأصول، وتعد هذه المرحلة فترة ذهبية في تاريخ علم الأصول.

وبما أن كتاب العدل والإنصاف وجد في تلك الفترة، فيمكن أن نعتبره مؤلفاً نموذجياً صادقاً للإنتاج الأصولي بما فيه من خصائص ومميزات سبق ذكرها.

لقد ساهم أبو يعقوب بكتابه العدل والإنصاف في إثراء علم الأصول، كما أولى اهتماماً للقضايا المنطقية والكلامية واللغوية التي نالت من عناية أصوليي تلك الفترة شيئاً غير يسير، كما ظهر في كتابه علم الأصول المقارن، فقد توسع في بسط آراء الأصوليين وناقشها، كما سلك مسلك المتكلمين في تأليفه.

ولهذا كله فقد عد كتاب العدل والإنصاف مساهمة جيدة في إثراء المكتبة الإسلامية عموماً، والمكتبة الأصولية خصوصاً، وقد أدرك أهميتها علماء الإباضية، فقاموا بأعمال على هذا الكتاب من شرح واختصار ونظم، وسيأتي الكلام عن هذا في المطلب الثالث من هذا الفصل.

المطلب الثاني: محتويات كتاب العدل والإنصاف وأبرز قضاياها:

يمكن أن نقسم كتاب العدل والإنصاف إلى ما يلي:

(١) مقدمة تعرض فيها إلى دواعي التأليف في هذا الموضوع بالذات دون غيره، وضبط قواعد البحث العلمي الموضوعي، كما يراها، وحذر من آفات كثيراً ما يقع فيها العلماء حين البحث، كما بين المفاتيح الأربعة التي يعتمد عليها سالك سبيل الجنة، وهي أصول اللسان وأصول الجنان، ويشمل أصول اللسان علوم اللغة والنحو، وأصول الجنان علوم المنطق والفقه، وتطرق إلى اختلاف الأمة ومذاهبها، وشرح أسباب هذا الاختلاف، وذكر في ختام المقدمة جملة من آداب تلقي العلم تكمن قيمتها في التقوى وإخلاص النية لله تعالى، وقبول الحق بقطع النظر عن صاحبه، والابتعاد عن المجادلة إلا بالتي هي أحسن، ومراعاة العدل والإنصاف مع الخصم.

(٢) الأبواب التمهيدية: تعرض المؤلف إثر المقدمة، لأبواب تمهيدية تتعلق بأقسام العلوم بحسب طريق المعرفة، من الحسيات والعقليات، وانقسام العقليات إلى عدة أقسام، وانقسام علوم

الشرع كذلك، مع بيان الفروع، وذكر ترتيب العلوم وأقسامها، وبحث في مسألة العقل والروح وأثر ذلك في عملية التفكير، وبحث في موضوع النظر، طبيعته وأقسامه ووجوبه والاختلاف الواقع فيه بين المدارس الكلامية، وموضوع أحكام الخطاب والأفعال وأبواب الكلام والمباحث اللغوية.

(٣) الأبواب الرئيسية: تعرض أبو يعقوب لجل مسائل أصول الفقه التي اعتاد الأصوليون بحثها، ونظرة سريعة في فهرس الكتاب تبين ذلك.

(١) مقدمة.

(٢) وصية جامعة لأهل الأدب والنهي والطلب.

(٣) باب أقسام العلوم: قسم العلوم بحسب طريق المعرفة إلى حسيات وعقليات، وذكر أقسام العقلية وعلوم الشرع.

(٤) باب ترتيب العلوم: إلى محدثة وغير محدثة، وأقسام العلوم المحدثة.

(٥) باب علوم الكسب: ورد فيه ذكر الحواس الخمس والدماغ وقواه الثلاثة.

(٦) باب القول في الروح والعقل: ذكر اختلاف الناس في حقيقة الروح والعقل، وبين أهمية العلوم العقلية.

(٧) باب أحكام الخطاب الوارد من الله سبحانه: قسم أحكام خطاب الشارع على حقيقة ومجاز وتقسيماها المتعددة.

(٨) باب في الأفعال: قسم فيه أفعال المكلفين باعتبارات مختلفة، وبين الأحكام الخمسة وتعريفها.

(٩) باب المحمل: تطرق فيه إلى تعريف المحمل وحكمته، والاختلاف حول الأسماء الشرعية.

(١٠) باب المفصل: وجعل فيه أوجه البيان ثمانية مع الشرح.

(١١) باب بيان القرآن: وعقد فيه فصلاً عن مسألة تأخير البيان عن وقت الحاجة، وفصلاً لتعارض العموم والظاهر وأخبار الآحاد.

(١٢) باب الأمر والنهي: ذكر منشأ الأمر، وناقش قضية التحسين والتقبيح، وذكر معاني الأمر، والاختلاف في صيغة الأمر، وهل الأمر يقتضي الوجوب أو الندب؟ وهل

- المندوب مأمور به؟ وهل حجة الله تثبت بالرسول أو العقل؟ وهل يصح تكليف بلا جزاء؟ وهل كان النبي متعبداً بشرع قبل بعثته؟ وغيرها من المسائل الكلامية.
- (١٣) باب اختلاف الناس في أمر الله ونهيه وكلامه وخطابه.
- (١٤) باب التبليغ.
- (١٥) باب هل كان رسول الله ﷺ متعبداً عارفاً بالله ﷻ.
- باب الأمر المجرد العاري من القرائن هل يقتضي التكرار أم لا: ثم تطرق إلى مسألة: هل الأمر المقيد بشرط أو وصف يقتضي التكرار؟ وهل الأمر المجرد يقتضي الفور؟.
- (١٦) باب هل يدخل رسول الله ﷺ مع أمته في الأمر الوارد في القرآن أم لا: وفيه أنواع الخطاب الموجه للمؤمنين، وهل يدخل المؤمنون في خطاب النبي ﷺ؟ وهل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة؟
- (١٧) باب أحكام النهي: تعريف النهي، وهل يدل على فساد المنهي عنه؟
- (١٨) باب اختلاط الحرام بالحلال: قسم أحكام الأموال.
- (١٩) باب في أحكام الحرام المجهول العين.
- (٢٠) باب مناهي النبي ﷺ: ذكر أنواعها وأحكامها وأمثلتها.
- (٢١) باب الظاهر والباطن والمحكم والمتشابه: وفيه رد على الباطنية.
- (٢٢) باب مذهب المشبهة في ظواهر القرآن.
- الجزء الثاني
- (٨) ذكر أنواع التخصيص: العقل، السنة، والاستثناء، وشرحها.
- (٢٣) باب التخصيص بالإجماع للقرآن والسنة.
- (٢٤) باب الاستدلال بحروف الحصر: تكلم عن معاني بعض حروف الحصر.
- (٢٥) باب الكلام على الأخبار والاستخبار وما يتعلق بهما.
- (٢٦) باب الكلام على الأخبار الصادقة والكاذبة.
- (٢٧) باب في القرآن: تكلم عن تاريخ نزول القرآن وإعجازه، وحفظه وجمعه.
- (٢٨) باب الكلام على طرق الأخبار: بين طرق الأخبار صحيحها وفاسدها.
- (٢٩) باب النقل: تكلم عن مسألة عدل الصحابة.

- (٣٠) باب اختلاف الناس في التعديل والتجريح: ذكر مسألة هل كل الصحابة عدول؟
- (٣١) باب كتاب الناسخ والمنسوخ: أورد فيه مسائله بالتفصيل.
- (٣٢) باب آخر: تابع لباب النسخ.
- (٣٣) باب جواز نسخ القرآن والسنة بأخبار الآحاد.
- (٣٤) باب ما يعرف به الناسخ والمنسوخ.
- (٣٥) باب في الإجماع والائتلاف والاجتهاد والرأي والاختلاف: تحدث فيه حول تاريخ الرسل وتكذيب أقوامهم لهم، وفضل أمة النبي محمد ﷺ.
- (٣٦) باب الإجماع: ذكر تعريف الإجماع، ووجوهه وصوره، والخلاف في المدة.
- (٣٧) باب كتاب الاجتهاد والاختلاف: عرف الاجتهاد، ووجه الحق فيه، وهل هو متعين أم لا؟ ومع واحد أم مع الجميع؟ وهل ينعقد إجماع الصحابة على خلاف النصوص؟
- (٣٨) باب شبههم بالآثار والذي تعلقوا به من جهة الأثر: ذكر الأدلة النقلية لنفاة القياس.
- (٣٩) باب الأقسام والوحدة التي يجوز فيها الرأي والاجتهاد.
- (٤٠) باب أحكام الفتنة واختلاف الناس فيها: بدأ الحديث عن الفتنة الكبرى في عهد عثمان وما بعدها.
- (٤١) باب اختلاف الناس في الخروج على السلاطين الجورة وتولية عمالهم.
- (٤٢) باب دفع الصدقات والعشور والزكوات إليهم.
- (٤٣) باب أحكام الإكراه: تحدث بالأخص عن إكراه السلطان.
- الجزء الثالث
- (٤٤) باب في معرفة القياس وحصوله في صدور الناس: تحدث عن أحكام القياس، والخلاف الحاصل حوله، وأدلة حجته من الكتاب والسنة والإجماع.
- (٤٥) باب أقسام القياس: إلى عقلي وشرعي، وذكر أقسام كل منهما، والعلل المنصوصة.
- (٤٦) باب التفرقة بين الحكم العقلي والحكم الشرعي: تحدث عن العلل المستنبطة، والأمثلة عليه، والاستحسان، وقواعد الشرع^(١) مع الشرح، وأنواع الأقيسة: دليل الخطاب،

(١) مصطلح "قواعد الشرع" يقصد به مقاصد الشريعة.

وفحوى الخطاب، قياس العلة المنصوصة، قياس العلة المستنبطة، قياس الشبه، قياس الاستدلال.

(٤٧) باب البيعة ونكث الصفقة والكون تحت أيدي الظلمة والتعرب بعد الهجرة:

(٤٨) باب الخروج من الأمة.

(٤٩) باب القول في الإسلام والدين والإيمان.

(٥٠) باب الكفر والنفاق والشرك:

(٥١) باب في البدعة والضلال والحكم في فرق الأمة.

(٥٢) باب في أئمة الهدى وأئمة الضلال.

(٥٣) باب في اختلاف الناس في القرآن.

المطلب الثالث: مصادر الكتاب والأعمال التي أجريت على الكتاب:

الفرع الأول: مصادر العدل والإنصاف:

لم يذكر المؤلف المصادر التي اعتمد عليها في تأليف كتابه العدل والإنصاف، كما هي عادة المؤلفين القدامى، ولكن من خلال قراءة الكتاب وجدت كثيراً ما ينقل أبو يعقوب أقوال أبي الربيع سليمان بن يخلف^(١)، وهو من علماء إباضية المغرب، ولأبي الربيع كتاب التحفة المخزونة في إجماع الأصول الشرعية^(٢)، وهو مخطوط حققه الباحث محمود الأندلسي، لتحضير رسالة جامعية، ولكن مات قبل أن يناقش.

ثم اطلعت بعد ذلك على مقدمة تحقيق كتاب العدل والإنصاف^(٣) للأستاذ عمرو النامي^(٤)؛ فوجدت فيها ما ذكرته سابقاً، ومما جاء في المقدمة: " وأقدم ما وصل إلينا من مصنفات المغاربة في هذا الموضوع، كتاب التحفة المخزونة والجواهر المصونة لأبي الربيع سليمان بن يخلف (متوفى سنة ٥٤٧١هـ) في جزأين، وهو مزيج من بحوث أصول الفقه وأصول الديانات. . . . ، فكتابنا هذا {يقصد به كتاب العدل والإنصاف} يأتي في الترتيب الزمني بعد كتاب أبي الربيع سليمان بن

(١) سليمان بن يخلف الوسلاقي المزاني النفطي القابسي (أبو الربيع) (ت: ٤٧١هـ / ١٠٧٩م)، تعددت نسبته: الوسلاقي، المزاني، النفطي، القابسي؛ لكثرة أسفاره بين مواطن الإباضية في ربوع المغرب، وكثرة ترحاله طلباً للعلم ونشراً له، أخذ العلم عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن بكر النفوسي وغيرهم، من مؤلفاته: التحفة المخزونة والجواهر المصونة. جمعية التراث، معجم الأعلام، ج٣، ص٤٤٤.

(٢) جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية، ج٣، ص٤٤٦.

(٣) هذا التحقيق لم يخرج مطبوعاً ككتاب، لأنه لم يصل إلينا كاملاً، فقد ارتقى الكتاب من مرحلة المخطوط إلى مرحلة المرقون بالآلة الكاتبة القديمة، مع بعض التعليقات حررت على عجل، وحواش لم تسود ولم تبيض، ووضع مقدمة التحقيق. ينظر: سلطان بن مبارك الشيباني، عمرو النامي "مسيرة عطاء. . في درب الخير"، مكتبة الأنفال، سلطنة عمان، مسقط، ١٤٢٩/٢٠٠٨م، ص١١١-١١٥.

(٤) عمرو خليقة النامي (و: ١٣٥٨/١٩٣٩م) باحث وأديب إباضي، مفكر إلامي، من نالوت من ليبيا، درس في ليبيا ومصر والمملكة المتحدة، سجن عدة مرات كان آخرها سنة ١٤٠٢/١٩٨١م، ثم احتفت أخباره، من مؤلفاته: ظاهرة النفاق. انظر: سلطان الشيباني، عمرو النامي، ص٢٢.

يخلف بقرن من الزمان، ولكنه ييزه ويفوقه من كل وجه، وهو يستفيد منه وينظر إليه في كثير من مسائله وبحوثه^(١).

الفرع الثاني: الأعمال التي أجريت على الكتاب:

(١) كتاب "البحث الصادق والاستكشاف عن حقائق العدل والإنصاف" لأبي القاسم البرادي: ما زال مخطوطاً، لم يستكمل البرادي فيه إلا شرح الجزء الأول من كتاب العدل والإنصاف^(٢).

انتهج فيه الطريقة الغالبة في شروح المؤلفات، وذلك بإيراد فقرة من الأصل عدة أسطر، ثم يحلل عباراتها، مبيناً غريب ألفاظها.

(٢) كتاب مختصر العدل والإنصاف، لأبي العباس أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي:

يقول الشماخي في مقدمة الكتاب: "وكان كتاب العدل والإنصاف المنسوب إلى الإمام الحافظ التقي، أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني أكمل ما صنف فيه، لكنه صعب المرام لكثرة الكلام، واستعنت الله في اختصاره مع فوائد من غيره. . " (٣)، هذا هو سبب تأليفه، مع تخصيص الكتاب لأصول الفقه دون غيره، وتنقيته من مسائل الكلام.

(٣) كتاب "شرح مختصر العدل والإنصاف" للشماخي:

بعد أن أكمل الشماخي اختصاره لكتاب العدل والإنصاف، طلب منه بعض أصحابه شرح المختصر فاستجاب لطلبهم، وقام بشرحه شرحاً مفيداً، كما يقول: " طلب بعض إخواني مني شرح مختصر العدل، فرأيت تمام فائدته بشرح يبين لفظه ومعناه. . . " (٤).

(١) هذه المقدمة ظلت مفقودة برهة من الزمن، ثم عثر عليها الباحث سلطان الشيباني في إرشيف مكتب الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان، فنقلها كاملة في كتابه (عمرو النامي. . مسيرة عطاء في درب الخير. انظر: سلطان الشيباني، عمرو النامي، ص ١٦٦-١٧٣).

(٢) مصطفى باجو، الوارجلاني، ص ١٩٦.

(٣) أبو العباس الشماخي، مختصر العدل والإنصاف، مكتبة الاستقامة، مسقط، (د. ط)، (د. ت)، ص ٨.

(٤) أبو العباس الشماخي، شرح مختصر العدل والإنصاف، تحقيق مهني بن عمر التيواجني، بحث مرقون، ص ١٩٠.

- فأصبح هذا الكتاب القيم عمدة المؤلفات الأصولية الإباضية من بعده. ^(١)
- ^(٤) حاشية أبي ستة على شرح مختصر العدل والإنصاف، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة القصبي، الشهير بالحقشي ^(٢):
- ما زال مخطوطاً، لكن عمل الحقشي لم يكتمل، فلم يصل إلا في الباب الخامس عند مباحث المنطوق والمفهوم، ومنهج أبي ستة في كتابة الحاشية:
- يورد أوائل جمل الشماخي من شرح المختصر (قوله كذا. .) ثم يعقبها بالشرح اللغوي أولاً، ثم التحليل المنطقي إن كانت القضية منطقية، أو الكلامي إن كانت كلامية.
- ومن مميزات هذه الحاشية استقصاء مباحث اللغة بشكل دقيق. ^(٣)
- (٥) كتاب رفع التراخي عن مختصر الشماخي، لعمر بن رمضان التلاقي الجربي ^(٤):
- ما زال مفقوداً ولم يتمكن الباحثون من العثور عليه إلى الآن. ^(٥)
- (٦) كتاب شرح شرح مختصر العدل والإنصاف، تأليف الشيخ محمد بن يوسف اطفيش ^(٦): ^(٧)
- سماه الشيخ محمد "فتح الله"، وهذا الشرح غير شامل لكتاب الشماخي.
-
- (١) كثيراً ما يعتمد الإمام السالمي على مختصر الشماخي وشرحه في كتابه طلعة الشمس في علم الأصول. السالمي، طلعة الشمس، تحقيق عمر حسن القيام، مكتبة الإمام السالمي، سلطنة عمان، ٢٠١٠م.
- (٢) محمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن أبي القاسم بن أبي ستة القصبي السدويكشي (أبو عبد الله) الشهير بالحقشي، (و: ١٠٢٢/٥١٦١٤م - ت: ١٠٨٨/٥١٦٧٧م)، من أشهر علماء جربة، أخذ العلم عن أبيه، ثم درس في الجامع الأزهر بالقاهرة، من أشهر مؤلفاته: حاشية على كتاب الإيضاح. جمعية التراث، معجم الأعلام، ج٤، ص ٨١٥.
- (٣) مصطفى باجو، الوارجلاني أصولياً، ص ٢٠٤ و ٢٠٥.
- (٤) عمرو بن رمضان التلاقي الجربي (أبو حفص)، (ت: ١١٨٧/٥١٧٧٣م)، ولد في جربة، أخذ العلم عن أبي الربيع سليمان الحيلاتي، من مؤلفاته: مرآة الناظرين في أصول تبغورين. جمعية التراث، معجم الأعلام، ص ٦٦٣-٦٦٥.
- (٥) انظر: مصطفى باجو، الوارجلاني، ص ٢٠٦.
- (٦) محمد بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمن بن عيسى اطفيش الشهير بـ "قطب الأئمة"، (و: ١٢٣٧/٥١٨٢١م - ت: ١٣٣٢/٥١٩١٤م)، أشهر عالم إباضي بالمغرب الإسلامي في العصر الحديث، أخذ العلم عم عدة مشائخ في عصره، من مؤلفاته: شرح النيل، شامل الأصل والفرع. جمعية التراث، معجم الأعلام، ج٤، ص ٨٣٥.
- (٧) مصطفى باجو، الوارجلاني، ص ٢٠٦.

جاء هذا الشرح وافياً جامعاً لمحاسن الشروح السابقة، واستقصى فيه المسائل اللغوية والنحوية، واهتم بتوضيح المسائل الكلامية والأصولية، واستقرأ آراء العلماء في كل مسألة يعرض لها، مع نسبة الأقوال إلى أصحابها.

(٧) كتاب موارد الألفاظ بنظم مختصر العدل والإنصاف، للشيخ أبي مالك عامر بن خميس المالكي^(١):

الكتاب عبارة عن أرجوزة تبلغ خمسين ومائتين وألف بيت، يقول في مقدمتها عن سبب وضع الأرجوزة، والمنهج المتبع فيها:

وَقَدْ دَعَيْتَنِي هَمِّي أَنْ أَنْظِمَا	أُصُولُهُ أَرْجُوزَةٌ تَعْلَمَا
ضَمَمْتُهَا مُخْتَصِرَ الْعَدْلِ الَّذِي	قَدْ عَطَرَ الْآفَاقَ عُرْفُهُ الشَّدِي
اخْتَرْتُهُ مِنْ بَيْنِ بَاقِي الْكُتُبِ	لَأَنَّهُ عَلَى أُصُولِ الْمَذْهَبِ
وَرُبَّمَا أَزِيدُ فِيهِ غَيْرَ مَا	حَوَاهُ أَوْ أَنْقُصُ مِنْهُ فَأَعْلَمَا ^(٢)

ويعتبر الكتاب الوحيد للمشاركة حول مختصر العدل والإنصاف، وأسلوب النظم واضح وسلس، يتبادر معناه على ذهن بيسر.

وقد تتبع الناظم كتاب مختصر العدل والإنصاف بكل دقة، والترم عدم تجاوز ما ورد في الأصل إلا قليلاً، واقتصر في التعاريف على المعنى الاصطلاحي.

(١) عامر بن خميس بن مسعود المالكي (أبو مالك)، (و: ٨٠-١٢٨٢/١٨٦٣-١٨٦٥م) (ت: ١٣٤٦/١٩٢٨م)، فقيه

قاض، وشاعر مرهف، من علماء إباضية عمان، أخذ العلم عن شيوخ عصره كالإمام السالمي، من مؤلفاته: غاية المرام في علمي الأديان والأحكام. فهد السعدي، معجم الفقهاء والمتكلمين، ج ٣، ص ٢١٧-٢١٩.

(٢) عامر بن خميس المالكي، موارد الألفاظ بنظم مختصر العدل والإنصاف، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٥هـ/

١٩٨٥م، ص ٥.

الفصل الثاني

آراء أبي يعقوب في بابي الأحكام والأدلة

- المبحث الأول: آراء أبي يعقوب في باب الحكم الشرعي.
- المبحث الثاني: آراء أبي يعقوب في باب أدلة الأحكام.

المبحث الأول: آراء أبي يعقوب في باب الحكم الشرعي:

الحكم الشرعي هو الثمرة المطلوبة من علمي الفقه وأصوله، وهي الثمرة المرجوة من عمل الأصوليين والفقهاء على حد سواء، وما عمل الأصولي إلا وضع القواعد المساعدة للفقيه في بحثه عن الحكم الشرعي، وما عمل الفقيه إلا إعمال تلك القواعد للوصول إلى الحكم الشرعي، يقول الغزالي^(١): "اعلم أنك إذا فهمت أن نظر الأصولي في وجوه دلالة الأدلة السمعية على الأحكام الشرعية، لم يخف عليك أن المقصود معرفة كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة، فوجب النظر في الأحكام، ثم في الأدلة وأقسامها. ."^(٢).

عرّف الأصوليون الحكم الشرعي بأنه: "خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقضاء أو التخيير أو الوضع"^(٣). وعند بعضهم: "هو أثر خطاب الله المتعلق بفعل المكلفين بالاقضاء أو التخيير أو الوضع".^(٤)

وينقسم الحكم الشرعي إلى قسمين حكم تكليفي وحكم وضعي، فالأحكام التكليفية هي: الوجوب، والحرمة، والندب، والكراهة، والتخيير. والأحكام الوضعية: هي السبب والشرط والمانع، والخلاف في العزيمة والرخصة والفساد والبطلان.

والحكم الشرعي له أربعة عناصر^(٥) هي:

- (١) الحاكم: وهو الله ﷻ، فهو الذي أصدر الحكم، سواء كان خطابه مباشرة في كتابه، أو بواسطة نبيه في السنة، أو غيرها من الأدلة.
- (٢) المحكوم به: هو الحكم نفسه وما يشتمل من أوصاف.

(١) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (أبو حامد)، (و: ٤٥٠-٥٥٠هـ/ت: ١٠٥٨-١١١١م)، فيلسوف متصوف شافعي المذهب، له نحو مئتي مصنف، ولد وتوفي في الطابران (قصة طوس) بخراسان، من مؤلفاته: المستصفى في علم الأصول، إحياء علوم الدين. خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٦ (٢٠٠٥م)، ج ٧، ص ٢٢.

(٢) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ، ص ١.

(٣) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، بيروت، ط ١ (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م)، ج ١، ص ٦٧.

(٤) الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ٣١٢.

(٥) الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ٣١١.

(٣) المحكوم عليه: وهو فعل المكلف، الذي تتعلق به هذا الأوصاف.

(٤) المحكوم: هو المكلف الذي يوجه إليه الخطاب.

وأبو يعقوب لم يتكلم عن هذه الأركان وفقاً لهذا الترتيب والتقسيم، وإنما تناول أغلب عناصرها في ثانياً مباحث الكتاب.

المطلب الأول: الحاكم:

يشير تعريف الأصوليين للحكم بأنه "خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع" إلى أن مصدر الأحكام الشرعية هو الله تعالى وحده، فالحاكم الذي يصدر عنه الحكم هو الله تعالى وحده، فلا حكم إلا ما حكم به، ولا شرع إلا ما شرعه، وعلى هذا دل القرآن ودلت السنة، وأجمع المسلمون.

وذكر أبو يعقوب مسائل متعلقة بموضوع الحاكم وبين رأيه فيها، تقتصر عليها في هذا المقام.

الفرع الأول: هل التحسين والتقبيح شرعيان أم عقليان؟^(١)

يرى أبو يعقوب أن العقل وجوده حجة الله على العبد في التكليف، كما أن الشرع حجة، وعند ورود الشرع لا يؤخذ برأي العقل، فالحسن والقبح يقتبسان من الشرع، يقول: "والذي أختاره أنا أن العقل وجوده حجة الله على العبد في التكليف. . ."^(٢) ويقول في موضع آخر: " . . .

(١) اختلفت الأمة في الحاكم بحسن الشيء وقبحه إلى ثلاثة أقوال:

- ذهب المعتزلة إلى أن العقل هو الحاكم، وأن الشرع إما يؤكد لحكم العقل، وإما مبين لما خفي عليه.
- ذهب جمهور الإباضية والأشعرية إلى أن الحاكم هو الشرع، والعقل آلة لفهم الخطاب، وذهب جماعة من الإباضية إلى أن العقل يحكم عند عدم ورود الشرع.
- ذهب الماتريدية إلى أن العقل يستطيع إدراك الحسن والقبح في معظم الأفعال، ولا يلزم أن يأمر الشرع أو ينهى وفق ما أدركه العقل من حسن أو قبح.

انظر: السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ٣٤٦-٣٤٧. السالمي، معارج الآمال على مدارج الكمال، تحقيق مجموعة من

الباحثين، مكتبة السالمي، بديعة، سلطنة عمان، ط (٢٠١٠)، ج ١، ص ٢٧٨.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٠.

فمن الشرع يقتبس حسن الحسن وقبح القبيح لا من جهة العقل. . " (١) فإن توافق حكم العقل والشرع كان بها، وإلا فلا عبرة لما رآه العقل وحكمنا عليه بالقصور.

الفرع الثاني: ما يتفرع عن الخلاف في التحسين والتقييح من مسائل:

(١) حكم الأشياء قبل ورود الشرع:

رأي أبي يعقوب في هذه المسألة أن حكم الأشياء قبل ورود الشرع الإباحة، قال: " والأصل أن الأشياء على الإباحة قبل ورود الشرع. . " (٢).

ومعنى هذا القول أن حكم الأشياء قبل إرسال الرسل وإنزال الشرائع الإباحة، لأن الأحكام تثبت بعد ورود الشرائع لا قبل ذلك، لعدم وجود الدليل على ثبوت الحكم، وبعدها يقع التحريم والتحليل.

والمقصود بالإباحة هنا رفع الأحكام رأساً، وليس المقصود به الحكم الشرعي الذي هو مقابل الحظر. (٣)

(٢) ما حكم من لم تبلغه رسالة الإسلام؟

ذكر أبو يعقوب أن من وقع في جزيرة من البحر مولوداً أو فطيماً، وكان عقله سليماً فعليه التكليف بالإيمان، ولا يعذر أحد في جهالة التوحيد حالة واحدة، إن صح عقله.

وأما إن كان على شريعة نبي من الأنبياء فإنه يسعه شرعه حتى يسمع رسالة الإسلام، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة التوبة: ١١٥. (٤)

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥١.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٦٨، مصطفى باجو، الوارجلاني، ص ٢٤٩.

(٣) السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ٢٧٧.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧١.

المطلب الثاني: المحكوم به:

المحكوم به هو تلك الأوصاف التي يطلقها الشارع على أفعال المكلفين، وتعرف بالأحكام الشرعية.

ونذكر هنا المسائل التي اقتصر عليها أبو يعقوب في باب المحكوم به.

الفرع الأول: تعريف الأحكام الخمسة:

قسم أبو يعقوب الأحكام وعرف كل حكم كالتالي:

"وأقسام الأفعال في الشرع خمسة: واجب، ومندوب، ومباح، وحرام، ومكروه. وزاد بعضهم: الصحيح والفساد.

فالواجب هو الفرض وهو اللازم وهو الحتم وهو المكتوب. وحده: ما كان في فعله ثواب وفي تركه عقاب. وذهب آخرون إلى أن الواجب منزلة بين الفرض والمندوب في قبالة المكروه، واستعملوه لأوكد السنن.

وحد المندوب: ما كان في اكتسابه ثواب وليس في تركه عقاب.

وحد المباح: ما ليس في فعله ثواب وليس في تركه عقاب.

وحد المكروه: ما في تركه ثواب وليس في فعله عقاب. ^(١)

يرى أبو يعقوب أن الواجب والفرض مترادفان عرفاً، وهو قول أكثر الإباضية والجمهور ^(٢)، بخلاف الحنفية وبعض الإباضية، فقد خصوا الفرض بالواجب القطعي، وخصوا الواجب بالواجب الظني ^(٣).

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٣٠.

(٢) السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ٣٢٢.

(٣) يقول الإمام السالمي بعد عرضه الخلاف في هذه المسألة: ". . . وهو خلاف لفظي لا ثمر له، ولا بأس به". السالمي،

طلعة الشمس، ج ٢، ص ٣٢٣.

الفرع الثاني: الواجب الموسع: ^(١)

الواجب الموسع هو: ما طلب الشارع فعله، دون تقييد أدائه بوقت معين، فللمكلف أن يفعله في أي وقت شاء باتفاق، مع اصطحاب نية فعل الواجب.

واختلفوا بعد ذلك في جزء الوقت الذي يكون سبباً للوجوب، وفي هذه المسألة يرى أبو يعقوب أن الفرض الواجب الموسع وقته من أول وقته إلى آخره هو وقت الوجوب ووقت الأداء لا وقت القضاء ^(٢).

يقول أبو يعقوب: "والصحيح أن الوقت كله من أوله إلى آخره هو وقت الوجوب وهو وقت الأداء لا وقت القضاء وبه قال المالكيون" ^(٣).

وبيان ذلك أن الفعل المأمور به في وقت من الأوقات بعينه وهو المقيد بوقت، إما أن يستغرق الوقت كله كالصوم ويسمى مضيقاً، وإما أن لا يستغرقه كالصلاة ويسمى موسعاً.

فالعمل المضيق لا خلاف في أن الوقت كله وقت وجوب، وإنما الخلاف في الفعل الموسع، وعند أبي يعقوب أن وقت الفعل الموسع كله وقت وجوب وأداء ^(٤).

(١) ينقسم الواجب إلى عدة تقسيمات باعتبارات مختلفة، ومن هذه الاعتبارات اعتبار وقت أداء الواجب، فباعتبار الوقت، ينقسم إلى واجب مؤقت وواجب مطلق، والمؤقت إلى مضيق وموسع وذو شبهين. انظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج ١، ص ٤٩-٥٠.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٦.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٦.

(٤) نين هنا ثلاث مصطلحات فقهية مهمة:

— الأداء: فعل ما فُعل في وقته المقدر له شرعاً أولاً.

— الإعادة: فعل ما فُعل في وقته فعلاً ثانياً، لخلل وقع في الفعل الأول.

— القضاء: فعل ما فُعل بعد وقته استدراكاً لما فات من فعله في وقته. انظر: السالمي، طلعة الشمس، ج ٢،

ص ٣١٣ و ٣١٤.

الفرع الثالث: الواجب المخير^(١):

الواجب المخير: هو الذي لا يكون الواجب فيه واحداً بعينه، بل يكون واحداً من اثنين أو ثلاثة، كتخيير الإمام بين المن والفداء بالنسبة للأسرى في قوله تعالى: ﴿... حَتَّى إِذَا أَنْخَسْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا.﴾ سورة محمد: ٤. ^(٢)

و رأي أبي يعقوب في هذا النوع من الواجب بأنه إذا كان المأمور به واحداً من أشياء خير العبد في فعل أيها شاء، فالواجب منها واحد غير معين إذا قصد ذلك على جهة الوجوب. ^(٣)

يقول أبو يعقوب: "اعلم أن المخير بينهما في الأفعال يجب أن يكون حكمهما واحداً في الوجوب. كالطعام والصيام والعتق فالواجب منها واحد غير معين إن وردت على جهة الوجوب" ^(٤).

ومثال ذلك في خصال الكفارات، فالله ﷻ أوجب علينا فعل واحد في كفارة اليمين المرسلة من الإطعام والعتق والصيام، وخير بين فعل واحد منها، مع تحريم ترك كلها.

المطلب الثالث: المحكوم فيه:

المحكوم فيه في الحكم التكليفي هو فعل المكلف، وهو الذي يوصف بالوجوب أو الحرمة أو غيرهما، وهو إما أن يكون صحيحاً أو فاسداً أو باطلاً.

لم يذكر أبو يعقوب مسائل في هذا الباب في كتابه.

(١) ينقسم الواجب باعتبار نوع فعل المأمور به إلى واجب معين وواجب مخير:

— فالواجب المعين: هو ما عين الشارع له مقداراً معلوماً بحيث لا تبرأ ذمة المكلف منه إلا إذا أداه على تلك الصفة.

— الواجب المخير: هو ما لم يعين الشارع مقداره، بل طلب فعله من المكلف بغير تحديد.

انظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج ١، ص ٥٨.

(٢) الإمام محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، مصر، ط ١، ١٤٢٧/٥١٤٢٠٦م، ص ٣٥.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٥.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٥.

المطلب الرابع: المحكوم عليه:

المحكوم عليه هو المكلف، لأنه هو الذي يحكم على أفعاله بالقبول أو الرد، وكونها داخلة في دائرة المأمور به أو المنهي عنه أو غير داخلة. ^(١)

• تكليف الكفار بفروع الشريعة.

اختلف العلماء في الكفار، هل هم مخاطبون بفروع الشريعة؟ والصحيح عند أبي يعقوب أن الكفار داخلون في خطاب الله عموماً، ومخاطبون بفروع الشريعة كما أنهم مخاطبون بأصولها، يقول أبو يعقوب: "والصحيح أن الكافر داخل في الخطاب وفي كل خطاب يشمل مع غيره، وليس في أن لا تصح منه عبادة ولا طاعة بإقامته على كفره ما يمنع من خطابه، وقد خوطب المصلي بالصلاة وإن كان محدثاً ولا تصح الصلاة مع الحدث، ولكن أمر بهما جميعاً، بالطهارة وبالصلاة.

وقد خاطبهم الله بفنون الطاعات، ونهاهم عن فنون المعاصي وعاقبهم عليها بفنون العقوبات، أفصح أن يعاقبهم في أمر لم يخاطبوا به؟ فتعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. ^(٢) لم يفصل أبو يعقوب الحديث عن المكلف، وإنما تحدث عنه عرضاً في سياق النظر في الأدلة، وذكر شروط النظر الصحيح، ومنها:

(١) أن يكون الناظر عارفاً بالغاً مميزاً.

(٢) أن يكون عارفاً بطرق العلماء، ومواضع أهل الشريعة.

(٣) أن يكون عارفاً عن التقليد. ^(٣)

(١) أبوزهرة، أصول الفقه، ٢٩٧.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٨٠.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٢٨.

المبحث الثاني: آراء أبي يعقوب في باب الأدلة الشرعية:

يعرف علم أصول الفقه بأنه "معرفة أدلة الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد"^(١). يبين هذا التعريف بأن دراسة أدلة التشريع تعد من صميم موضوعات علم الأصول، وأحد محاوره الأساسية.

والدليل في اللغة أصله من مادة (دل) والدليل هو "ما يستدل به والدليل الدال وقد دُلَّ على الطريق يدلّه بالضم دَلَالَةً بفتح الدال وكسرهما. "^(٢)

قال ابن فارس: "(دل) الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمانةٍ تتعلّمها، والآخر اضطرابٌ في الشيء. فالأوّل قولهم: دلّْتُ فلاناً على الطريق. والدليل: الأمانة في الشيء، وهو بين الدلالة والدلالة، والأصل الآخر قولهم: تدلّل الشيء، إذا اضطرب. "^(٣) والأصل الأول هو المراد به في اصطلاح الأصوليين عند كلامهم عن الدليل الشرعي.

والدليل في الاصطلاح: "هو ما يستدل بالنظر الصحيح فيه على حكم شرعي عملي على سبيل القطع أو الظن"^(٤)

وقد مهد أبو يعقوب بين يدي دراسة أدلة التشريع بتقسيم الأدلة عامة، إلى عقلية ووضعية، ونهج في تصنيف أدلة الأحكام نهجاً مخالفاً لما اختاره كثير من الأصوليين.

فأبو يعقوب يرى أن "الشرع المسموع ينقسم ثلاثة أقسام: أصل ومعقول أصل، واستصحاب حال الأصل.

وينقسم الأصل ثلاثة أقسام: الكتاب والسنة والإجماع.

(١) عبدالله بن عمر البضاوي، منهاج العقول، عالم الكتب، بيروت، ط ١ (١٩٨٢م)، ج ١، ص ٥.

(٢) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ص ٢١٨.

(٣) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ج ٢، ص ٢٥٩.

(٤) عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار الحديث، القاهرة، ط ٧ (١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م)، ص ١٩.

وينقسم معقول الأصل ثلاثة أقسام: لحن الخطاب، وفحوى الخطاب، ومعنى الخطاب، وهو العبرة أو القياس.

وينقسم استصحاب حال الأصل ثلاثة أقسام: براءة الذمة، وشغل الذمة، والاستحسان.^(١) والأدلة^(٢) بالنظر إلى احتجاج العلماء تنقسم قسمين:

- (١) أدلة متفق عليها بين جمهور العلماء، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس.
 - (٢) أدلة مختلف فيها وأشهرها سبعة: هي الاستحسان، والمصلحة المرسلة أو الاستصلاح، والاستصحاب، والعرف، ومذهب الصحابي، وشرع من قبلنا، وسد الذرائع.
- وسأعتمد هذا التقسيم ليتبين رأي أبي يعقوب في هذه الأدلة الشرعية.

المطلب الأول: الأدلة المتفق عليها:

يقصد بالأدلة المتفق عليها كما سبق وأشرنا، مصادر الأحكام الشرعية الأربعة: القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس، والتي اتفق جمهور علماء المسلمين على الاستدلال بها، واعتبارها أدلة شرعية تستنبط منها الأحكام الشرعية، وواجبة الاتباع.

الفرع الأول: دليل الكتاب:

المقصود بالكتاب هو القرآن الكريم، وأصل الكتاب هو اسم لكل مكتوب، ثم نقل في العرف الشرعي إلى كتاب الله تعالى.

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٤.

(٢) وتنقسم الأدلة باعتباريات أخرى، فباعتبار استنادها إلى ذاتها أو إلى غيرها من الأدلة، تنقسم قسمين:

— أدلة أصلية: وهي التي لا تستند إلى غيرها من أدلة الأحكام الأخرى، وهي القرآن والسنة.

— أدلة تبعية: وهي التي تفتقر إلى دليل آخر يسندها في حقيقتها، كالإجماع والقياس وغيرهما.

وباعتبار نهجها الاستدلالي، تنقسم قسمين:

— أدلة نقلية: وهي التي يكون منبعها النقل، لا نظر ولا رأي لأحد فيها، كالقرآن والسنة والإجماع وشرع من قبلنا وغيرها.

— أدلة عقلية: وهي التي ترجع إلى النظر والرأي، كالقياس والاستحسان وغيرهما من الأدلة.

انظر: محمد البشير، مذكرة في مادة أصول الفقه (١)، كلية العلوم الشرعية، مسقط، (د. ت)، ص ٣٢. عبدالكريم زيدان،

الوجيز في أصول الفقه، مكتبة البشائر، عمان، ط ٣، (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، ص ١٤٨.

(١) تعريف الكتاب^(١):

ذكر أبو يعقوب عن القرآن قوله: " اعلم أن القرآن الحكيم أنزله الله على قلب محمد ﷺ فثبت بالمعجزات الخارقات للعادة أنه من عند الله تعالى، فكان علمنا بذلك كسبا، فمعرفة هذا كله من الضروريات من جهة التواتر. ، وأن العلم به أنه تحدى به العرب فعجزت فضرورة، ثم إن الله تعالى أخبرنا في القرآن أنه محفوظ مصان ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ سورة فصلت: ٤٢، والمصحف في أيدي الأمة مضبوط محفوظ بخلاف التوراة والإنجيل اللذين يجوز عليهما التحريف ويجري عليهما التبديل والترفيف. " ^(٢)

(٢) هل القرآن كله عربي؟

يرى أبو يعقوب أن جميع ما في القرآن عربي، وأورد شواهد على ذلك من القرآن، قال: " جميع ما في القرآن عربي، والدليل قول الله ﷻ : ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ سورة الشعراء: ١٩٥، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة الزخرف: ٣ . " ^(٣) ورد على من قال بغير ذلك.

ومعنى ذلك أن أبا يعقوب ينفي وجود ألفاظ في القرآن من أصل أعجمي.

الفرع الثاني: دليل السنة^(٤):

(١) تعريف الخبر:

عرفه أبو يعقوب بقوله: "حد الخبر ما يدخله الصدق والكذب". ^(٥)

(١) عرّف الأصوليون القرآن بعدة تعريفات، ومن هذه التعريفات، تعريف الإمام السالمي: "النظم المترل على نبينا محمد ﷺ المنقول عنه تواتراً". الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ١، ص ٩٦.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٤١.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٤٢.

(٤) المقصود بالسنة عند الأصوليين: "ما صدر عن النبي عليه الصلاة والسلام غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير". الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ٥.

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٣٩.

ثم عرف الصدق والكذب، " فالصدق كل وصف للمخبر على ما هو به، والكذب هو الوصف للمخبر عنه على ما ليس به".^(١)

(٢) أنواع الخبر:

قسم الأخبار إلى أخبار صادقة وأخبار كاذبة، وعدد لكل قسم ستة أنواع:

• أقسام الأخبار الصادقة فهي:

- (١) أخبار الله تعالى التي نصت عليها المعجزات الخارقات للعادات. ومنها أن يضطر جماد أو بهيمة على الكلام فتتكلم فعلم أن هذا من عند الله تعالى.
- (٢) خبر الأنبياء المؤيدين بالمعجزات الخارقات للعادات استشهاده على صدقهم فيما أخبروا عنه.

(٣) من أخبر الصادق بصدقه، كالذي يصدقه النبي ﷺ ويقول عنه إنه صادق فيما يحدث به. أو ما أخبرنا عنه من أن أمته لا تجتمع على ضلالة، فكل قول اجتمعت عليه الأمة علمنا صدقه، لأن الكذب إحدى الضلالات، فثبت صدقهم فيما اجتمعوا عليه.

(٤) أن تحكى الأخبار عن جماعة كبيرة ليس في مستقر العادة سكوتهم عما حكى عنه وهم بالحضرة ولم يفعلوه ولم يقولوه.

(٥) أن يحدث عن الرسول بحضرته ولا ينكر عليه، فثبت عندنا أنه صادق؛ لأن رسول الله ﷺ لا يقرّ منكرًا.

(٦) ما تلقته الأمة من مستفيض حديث رسول الله ﷺ بالقبول وجاوز حد الآحاد وإن لم يبلغ حد التواتر، والتواتر أولى بالصدق.

• أقسام الخبر الكاذب:

(١) أن يحدث بما يستحيل بالعقل وجوده، كاجتماع الضدين ووجود شيء واحد في مكانين.

(٢) أن يحدثنا عن ما تدفعه الحواس والمشاهدة، وهو السفطة.

(٣) أن يحدثنا بما يناقض الوجوه الستة الصادقة المتقدمة.

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٣٩.

- (٤) أن يحدث عنا بخلاف ما نجده في أنفسنا.
- (٥) أن يحكي لنا خبراً عظيماً قد حدث في قطر من الأقطار يحضره أهله وهم جمع كثير ولم يعرف به أحد من أهل القطر. كانتقال جبل من موضع إلى موضع، وحدث مدينة عظيمة بين ظهري قوم كثير ولم يروها.
- (٦) أن يحدثنا عما تعجز عنه النفوس البشرية أن تفعله أو أنه يقدر عليه، كمعرفة عدد الرمل وورق الأشجار وقطر المطر، وعلم الغيب وعدد كل ما كان على وجه الأرض من بشر من غير معجزة ولا مكرمة. (١).
- (٣) مراتب السنة عند أبي يعقوب:

جعل أبو يعقوب الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ عشرة مراتب، خمس صحاح وخمس ضعاف.

"والصحيح: الخبر المتواتر ثم أخبار الآحاد، وهي الأخبار المسندة ثم أخبار المراسيل، ثم أخبار الصحيفة. ثم الموقوفة. وأما الخمسة الأخرى: فالخبر الضعيف، ثم المقاطيع، ثم الشواذ ثم المناكير، ثم الكذب." (٢)

(٤) هل العلم الحاصل من الخبر المتواتر ضروري أم نظري؟

رأي أبي يعقوب أن العلم الحاصل من الخبر المتواتر هو علم ضروري، "فمعرفة من حصل له العلم بهذا من جهة الضرورة فهي ضرورية، وما لم يسمعه إلا نادراً كان كسبياً كما قلنا أن التواتر أوله كسبي وآخره ضروري إذ لا يتخالف الشك والارتياح فيمن وردت عليه هذه الأخبار من كل وجه، ويشترك في معرفتها كل مسلم وكافر ويهودي ونصراني إذا حصل له علم التواتر بها." (٣)

لا خلاف بين المسلمين في أن الخبر المتواتر يفيد العلم القطعي، وإنما اختلفوا في كونه ضرورياً أم نظرياً.

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٤٠.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٤٢.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٤٢.

وقول أبي يعقوب أن العلم الحاصل من الخبر المتواتر ضروري هو قول الإباضية، يقول السالمي: "وكون العلم بمدلول الخبر المتواتر ضرورياً هو قول أصحابنا- أي الإباضية- . . ." (١)

وبما أنه يفيد العلم الضروري فإنه يقطع بصدقه، والقطع بصدقه تتفرع عنه مسائل، منها:

(١) وجوب الاعتقاد إن كان من المسائل الاعتقادية.

(٢) وجوب اتباع الخبر والأخذ بمدلوله في المسائل العملية.

(٣) تفسيق من خالفه وإن كان متأولاً. (٢)

(٥) شروط الخبر المتواتر (٣):

ذكر أبو يعقوب شروط الخبر المتواتر وحصرها في ثلاثة: "أولها العقل، والثاني: المشاهدة، والثالث: العدد. فمهما أخل بشيء من هذه الشروط اختل التواتر؛ لأن أخبار من لم يشاهد لا يوثق بها كالمقلدين من الأمم للآباء والأسلاف ما ليس لهم به علم ولم يشاهدوه، ولا بد من العدد أن يكون كثرة عن كثرة إلا من شاهد ورأى ممن يؤمن عليه الخطأ. " (٤)

(٦) هل خبر الآحاد حجة؟

يتبين رأي أبي يعقوب في هذه المسألة من خلال إيراد الحجاج والبراهين على إثبات حجية خبر الآحاد الوارد عن النبي ﷺ، ومن هذه الأدلة:

(١) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ

بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ . . .﴾ سورة الممتحنة: ١٠. (٥)

وجه الدلالة: العلم المراد به هنا هو الظاهر، وأما العلم الباطني (الحقيقي) فقد رده الله إلى علمه حيث قال: "الله أعلم بإيمانهن"، إذ لا يعلمه أحد إلا الله. (٦)

(٢) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ

لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ سورة التوبة: ١٢٢.

(١) السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ٢١.

(٢) السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ٢١.

(٣) الخبر المتواتر هو: ما رواه جماعة لا يمكن تواطؤ مثلهم على الكذب عادة عن جماعة مثلهم.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٣٩.

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٥٢.

(٦) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٥٢. مصطفى باجو، الوارجلاني أصولياً، ص ٣٠٥.

وجه الدلالة: يقرر الله ﷻ ثبوت الحجة بالفرقة، وأقل الفرقة ثلاثة وهو عدد آحاد لا يبلغ حد الشهرة ولا التواتر.

(٣) قبول خبر^(١) الضحاك أن رسول الله ﷺ قضى بتوريث امرأة أشيم الضبائي من دية زوجها.^(٢)

ثم ذكر من الأحاديث والأخبار ما يدل على التزام الصحابة العمل بخبر الآحاد.

(٧) تعريف الخبر المرسل:

يقول أبو يعقوب في الخبر المرسل: "وأما المرسل فخير أسنده الراوي إلى رسول الله ﷺ ومعلوم أن الراوي الذي أسنده لم يصحب ولم يدرك ولم تقع له صحبة مع رسول الله ﷺ. وقد يقع المراسيل في أخبار الصحابة وإن صحبوا إذا علم منهم أنهم لم يسمعوا من رسول الله ﷺ. أو قال الصحابي: حدثني صحابي عن رسول الله ﷺ كالذي يجري لأصاغر أصحاب رسول الله ﷺ، أنهم يروون أموراً ومعلوم أنهم لم يشاهدوها ومن هو بحال الصغر ممن لا يضبط ذلك ومعلوم أنه غائب عن الصفة التي وقع فيها القول. ."^(٣)

(٨) شروط رواية الحديث:

ذكر أبو يعقوب شرطاً من شروط الراوي وهو أن يكون عادلاً وعرفه "والعدل الذي يجب قبول خبره أن يكون ظاهر العدالة غير ساقط المروءة.

أما ظهور عدالته فإنه يدين الحق وينطق بلسان الصدق في حديث الخلق.

وملاك الأمر الورع والدين غير المبتدع.

فأما في أمور الشهادة الشرعية أن تقوده ديانتته وتسلم أمانته."^(٤)

الفرع الثالث: دليل الإجماع:

(١) تعريف الإجماع^(١):

(١) رواه أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب في المرأة ترث من دية زوجها، رقم الحديث: ٢٩٢٩. أبو داود سليمان بن

الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ت)، ج ٣، ص ٩٠.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٥٣.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٤٣.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٥٥.

حدد أبو يعقوب معنى الإجماع من الناحية اللغوية ثم من الناحية الاصطلاحية، فكلمة الإجماع في اللغة تأتي بمعنيين هما: العزم، والاتفاق.

يقول: "اعلم أن الإجماع في لغة العرب على وجهين، تقول: أجمعت على الشيء إذا عزمت عليه، . . . ، والإجماع الآخر الاتفاق. . ." (٢)

جاء في القرآن كلا المعنيين للإجماع، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ سورة يونس: ٧١، فإجماعهم أمرهم عزماً عليه، وشركاءهم اتفاقاً منهم.

"والمعنى الثاني هو المراد بإجماع الأمة عند الفقهاء. وسواء كان إجماعهم على القول به أو الفعل له أو الترك". (٣)

المعنى اللغوي الثاني للإجماع هو الأشبه للمعنى الاصطلاحي للإجماع، مع أن دلالة المعنى اللغوي دلالة عامة شاملة لأي ناحية من نواحي الاتفاق، ودلالة المعنى الاصطلاحي خاصة بمعناه المتعارف لدى الأصوليين والفقهاء.

(٢) هل الإجماع حجة؟

يثبت أبو يعقوب حجية الإجماع بأدلة من الكتاب والسنة وبالمعقول، ومن هذ الأدلة:

(١) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ سورة النساء: ١١٥.

قال: "فلما توعد الله تعالى بالعذاب لمن خالف سبيل المؤمنين واتبع غير سبيلهم دل على وجوب اتباع سبيل المؤمنين دون النذب ودون الإباحة". (٤)

=

(١) جاء في تعريف الإمام السلمي للإجماع أنه "عبارة عن اتفاق علماء الأمة على حكم في عصر"، وعرفه الشوكاني: "اتفاق مجتهدي أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور". انظر: الإمام السلمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ١٠٠، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ج ١، ص ١٩٤.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٨٤.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٨٤.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٨٤.

(٢) قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ سورة آل عمران: ١١٠.

"فوجه الدلالة فيما قلنا لما وصفهم الله ﷻ بهذا الشأن العظيم أوجب على الخلق اتباعهم في فعل المعروف وترك المنكر وجعلهم حجة إذ أطلق هذا الاسم، فما أتت به هذه الأمة من الفروع كان سبيلا لهم معروفا، وما نمت عنه كان منكرا متروكا فمن اتبعهم اهتدى، فاجتماعهم أولى." (١)

(٣) قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ . سورة البقرة: ١٤٣. (٢)

قال في وجه الدلالة بهذه الآية: " فكما لا يجوز الخطأ على رسول الله ﷺ في شهادته عليهم، فكذلك لا يجوز الخطأ عليهم في شهادتهم، وليست شهادتهم عليهم أكثر من أفعالهم، وقد وصفهم وقال: (جعلناكم أمة وسطا) والوسط: العدل كما قدمنا. فإن كانت شهادة الآحاد جائزة فهي في الجمع أجوز." (٣)

(٤) قول النبي ﷺ: "من فارق الجماعة قيد شبر مات ميتة جاهلية". (٤)

(٥) قوله ﷺ: "يد الله مع الجماعة، ولا يبالى الله بشذوذ من شذ". (٥)

(٦) قوله ﷺ: "لا تجتمع أمتي على خطأ". (٦)

(٣) من هم أهل الإجماع المعتبر إجماعهم في الأمة (١)؟

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٨٧.

(٢) يقول الإمام السالمي في هذا الدليل: "احتج به أبو علي الجبائي وبعض أصحابنا". السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ١٠٢.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٨٧.

(٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سَتَرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكَرُونَهَا، الحديث ٧٠٥٤، ج ٩، ص ٥٩ ولفظ الحديث "من فارق الجماعة شبرا فمات، إلا مات ميتة جاهلية". محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الجامع الصحيح، دار الشعب، القاهرة، ط ١ (١٩٨٧/٥١٤٠٧م).

(٥) رواه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، الحديث ٢١٦٧، ج ٤، ص ٣٦، ولفظ الحديث ". ويد الله مع الجماعة، ومن شذَّ شذَّ إلى النار". محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

(٦) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، الحديث: ٣٩٥٠، ج ٥، ص ٩٦.

يشترط عند أبي يعقوب في من يعتد بخلافه من الأمة، أن يكون عارفاً بكتاب الله، وبفنون التفسير، والسنن وعلومها، وبعلم الكلام، والفقه وعلومه. (٢)

يقول: "والذي يعتد به أصناف العلماء في اجتهاد الرأي، وفي الإجماع العلماء وهم العارفون بكتاب الله ﷻ، وفنون التفسير، وبالسنن وفنونها، وبالأصول، وهو الكلام وفنونه وبالفقه وبفنونه". (٣)

وهذه الشروط هي التي اشترطها الأصوليون في المجتهد، فعند أبي يعقوب الذي يعتد بإجماعهم هم المجتهدون.

(٤) هل الإجماع السكوتي حجة قطعية أم ظنية (٤)؟

رأي أبي يعقوب أن الإجماع السكوتي حجة قطعية لا يجوز مخالفته، كالإجماع الصريح، إلا إذا كان السكوت لعذر من الأعذار، فإن سكت وادعى أن سكوته لعللة قبلت منه إن كانت العلة صحيحة المعنى؛ مثال ذلك إذا وقع السكوت حياءً واستحساناً ثم ظهر له خلاف ما رأى فعلة مقبولة.

=

(١) قال الإمام السالمي في بيان هذه المسألة:

وأهله المجتهد المتبع * فيخرج الفاسق والمبتدع

قال في الشرح: " والمراد بـ (المجتهد) كل من كانت له ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام الشرعية عن أدلتها، والمراد بـ (المتبع) كل من كان سالكاً طريقة السلف الصالح. . . ". الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ١١٥.

(٢) من تعريف الأصوليين للإجماع يتبين أن أهل الإجماع المعتبر إجماعهم هم المجتهدون، ولم ينص أبو يعقوب على ذلك، وإنما ذكر شروط من يعتد بخلافه، وهي نفسها شروط المجتهد التي نص عليها الأصوليون في كتبهم.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٣.

(٤) الإجماع السكوتي هو أن يقول واحد من المجتهدين برأي حسب ما وصل إليه باجتهاده، ويعرف في عصره ولا ينكر عليه منكر، فلا يظهر اعتراض ولا تأييد من قبل مجتهد في عصره، مع انتفاء الموانع، وهذا أقل رتبة من الإجماع الصريح، ولكنهم اختلفوا في حجتيه على ثلاثة أقوال:

— الإجماع السكوتي حجة قطعية، فلا تجوز مخالفة الأحكام التي جاءت عن طريقه.

— الإجماع السكوتي يعتبر حجة ظنية توجب العمل ولا تفيد العلم.

— ليس بإجماع ولا يعتبر حجة ظنية ولا قطعية.

انظر: الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ١١١، الإمام محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٨٨،

يقول: "فعلى العلماء المشروط عليهم الاجتهاد أن يجتهدوا، فإن اجتهدوا وأطبقوا كان قولهم إجماعاً، وإن تكلم بعضهم وسكت الآخرون رضا منهم بما كان إجماعاً".^(١)

(٥) هل يشترط انقراض العصر لانعقاد الإجماع؟

عند أبي يعقوب اشتراط انقراض العصر لانعقاد الإجماع.
يقول أبو يعقوب: "وأما من سكت مجتهداً في طلب الأدلة، فإنه يراعى ما لم ينقض العصر أو يصرح".^(٢)

المقصود العصر هو عصر المجتمعين، ومعنى ذلك: "أن لا يظهر خلاف ممن كان يمكنه النظر في الحادثة المجمع على حكمها وفي الحياة أحد من أهل ذلك الإجماع".^(٣)

(٦) هل يثبت الإجماع بخبر الآحاد؟

الصحيح عند أبي يعقوب أن الإجماع يثبت بخبر الآحاد، قال: "واختلفوا في الإجماع هل يثبت بخبر الآحاد، فأجازه بعض ومنع منه آخرون والصحيح أن الإجماع يثبت بخبر الآحاد".^(٤)

الفرع الرابع: دليل القياس:

(١) تعريف القياس:

اختار أبو يعقوب تعريفاً للقياس وهو "حمل أحد المعلومين على الآخر في حصول الحكم وإسقاطه بأمر يجمعهما"^(٥).^(٦)

ذكر في التعريف أركان القياس، وهي أربعة: الأصل والفرع والجامع بينهما (العلة) والحكم.

(١) الأصل: المسألة التي ورد فيها نص أو إجماع.

(٢) الفرع: المسألة التي لم يرد فيها دليل ولا يعرف حكمها.

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٤.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٥.

(٣) السالمي، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ١٣٣.

(٤) الوارجلاني، طلعة الشمس، ج ٢، ص ٩.

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٥٨.

(٦) عرف أبو يعقوب القياس بعبارة قريبة من تعريف الغزالي له، فقد عرفه الغزالي بقوله: "حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بجامع بينهما. أبو حامد الغزالي، المستصفى، ج ٢، ص ٢٣٦.

(٣) العلة: الوصف المتحقق في الأصل الذي شرع الحكم من أجله، ويراد إلحاقه بالفرع لاشتراكهما فيه.

(٤) الحكم (حكم الأصل): الحكم الشرعي الذي ورد في النص والإجماع من وجوب وندب وتحريم وتكره وإباحة.

(٢) هل القياس حجة؟

أورد أبو يعقوب أدلة من القرآن والسنة وأخبار الصحابة لإثبات حجية القياس والعمل به، ومن هذه الأدلة:

أ) الدليل من الكتاب:

(١) قول الله تعالى: ﴿... فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ سورة الحشر: ٢.

قال أبو يعقوب في وجه دلالة هذه الآية على إثبات القياس: "والاعتبار مأخوذ من قولك: اعتبرت هذا الثوب بهذا فنسبته منه لتعلم مقداره أو ثمنه أو كيله، مأخوذ من تعبير الميزان وقيل مأخوذ من عبور النهر، أي عبرت النهر أي جاوزته، وهو مجاوزة حكم الله من شيء إلى شيء كان مساوياً له ليجرى عليهما حكم واحد فالأول من تعبير الميكال، والثاني من عبور النهر، وقد روي عن ثعلب أنه قال: الاعتبار هو القياس، وثعلب إمام. ونزلت الآية: { واعتبروا يا أولي الأبصار } في بني النضير حين أصابهم ما أصابهم من أمر الله تعالى من الجلاء في الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة، فخطب الله تعالى أهل البصائر أن يقيسوا أنفسهم إلى بني النضير إن عصوا أن يؤاخذهم كما آخذهم." (١)

(٢) قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُ لَفَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء: ٨٣.

يقول أبو يعقوب: "ولم يذكر في معرض المخرج إلا وقد أمرهم بالاستنباط." (٢)

(٣) قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ سورة النساء: ١٠٥.

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٥٩-٦٠.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٦٠.

قال: "ولو أراد الأنبياء لقال لك: بما أخرجك وأنباك وأعلمك، فلما علق الأمر إلى أمره الله كان ما أراه رأيي، ومصدق ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ يقضي بالقضية فيترل القرآن بخلافها فيستقبل حكم القرآن ولا يرد قضاءه." (١).

(ب) الدليل من السنة:

أ) "ومنه قوله ﷺ في تعليم القياس حين سئل عن القبلة للصائم فقال: أرأيت لو تمضمضت هل عليك من جناح؟ قال: لا." (٢) قال أبو يعقوب: "وهذا نفس تعليم القياس وتمثيل الأمور بعضها ببعض" (٣).

ب) قول النبي ﷺ للمرأة الخثعمية التي سألته عن الحج عن أبيها: "أرأيت لو كان على أهلك دين فقضيته، أكنت قاضية عنه؟ قالت: نعم، قال: فذاك ذاك." (٤)

(ت) فعل الصحابة:

يقول أبو يعقوب: "وذلك أنا علمنا بالضرورة من جهة التواتر أن الصحابة قد اختلفت بعد نبينا ﷺ في أشياء كثيرة ورأوا فيها برأيهم، ووقعت المناظرة بينهم فيها، واستدل كل واحد منهم واحتج على صاحبه بالأدلة القياسية، وشرع كل لصاحبه رأيه ووقعت المخالفة والمناظرة من كل واحد منهم لقولته، والانتصار لحجته، ولم يقع واحد منهم عذر صاحبه، ولم يحظر عليه رأيه" (٥)، ثم أورد أمثلة على ذلك. (٦)

(٣) أنواع القياس وأقسامه:

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٦٠.
(٢) رواه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الصوم، باب المضمضة للصائم، الحديث ٣٠٤٨، ج ٢، ص ١٩٨، ولفظ الحديث عن عمر قال: "هششت يوماً فقبلت وأنا صائم فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: صنعت أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرأيت لو تمضمضت بماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس بذلك، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ففيم؟". أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١١/٥١٩٩١م).

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٦٠.
(٤) رواه الربيع بن حبيب في مسنده، كتاب الحج، باب في فرض الحج، الحديث: ٣٩٢، ج ٢، ص ١٠٠. الربيع بن حبيب، الجامع الصحيح، مكتبة مسقط، مسقط، سلطنة عمان، ط ١ (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٦١.

(٦) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٦٢-٦٥.

صنف أبو يعقوب القياس كالتالي:

"أقسام القياس ضربان: عقلي وشرعي، والشرعي ضربان: جلي وخفي، والجلي ضربان: قياس علة منصوص عليها، وقياس علة مستنبطة، والخفي ضربان: قياس الشبه وقياس الاستحسان." ^(١) ثم قام بتوضيح كل نوع والتمثيل عليه.

(١) **القياس العقلي:** ^(٢) "فأما القياس العقلي، فأكثر معول القرآن عليه في جميع ما خاطب به المشركين، والحق فيه واحد. وقد يقع أحياناً جلياً وخفياً.

فالجليّ كقوله تعالى: ﴿يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نُنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ، يَدْعُو لِمَنْ ضُرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لِبَنَسِ الْمَوْلَى وَلِبَنَسِ الْعَشِيرِ﴾ سورة الحج: ١٢-١٣. وأكثر أدلة القرآن على هذا.

والخفي قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظِيكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ ثَمَرٍ مُطَهَّرٍ وَفِرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ سورة سبأ: ٤٦. وأما خفاؤها فربما يجتمعون مثنى وفردى ولا يقضون شيئاً، وربما يتفكرون فيخطئون وجه الدليل." ^(٣)

(٢) **القياس الشرعي:**

أ) قياس العلة المنصوصة: تعرف العلة المنصوصة بأحد أمرين: إما أن يكون نصاً على عليتها من قرآن وسنة، أو إجماع على ذلك، فالعلو المنصوصة قسمان: علة منصوصة من القرآن والسنة، وعلة منصوص عليها بالإجماع.

قسم أبو يعقوب العلة المنصوصة حسب ورودها إلى نوعين: علة منصوصة من القرآن، وعلة منصوصة من السنة، وذكر لكل نوع أمثلة وشواهد تدل عليه، فنجد بأنه ذكر القسم الأول من أقسام العلة المنصوصة وجعل هذا القسم نوعين، ولم يذكر العلة المنصوص عليها من الإجماع.

● العلة المنصوصة من القرآن:

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٦٦.

(٢) هذا النوع من القياس غير داخل في موضوع القياس الأصولي اصطلاحاً، ولكن له اعتبار في الشرع.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٦٦.

هناك آيات من القرآن تدل دلالة صريحة على التعليل، وذلك كقوله تعالى: ﴿... كَيَّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ.﴾ سورة الحشر: ٧.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ سورة النساء: ٣٢.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ سورة المائدة: ٩١.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ سورة الحشر: ٤.

وهناك آيات أخرى لا تدل دلالة صريحة على التعليل، وإنما ظاهرها يفيد، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة المائدة: ٣٨.

وقوله: ﴿... فَمَنْ يُؤْمِنِ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ سورة الجن: ١٣.

يقول أبو يعقوب: "وشبه هذا يعلم من التعليل بظاهر الخطاب." ^(١)

● العلة المنصوصة من السنة:

توجد نصوص من السنة تفيد العلية إفادة قاطعة، كقول النبي ﷺ: "إنما جعل الاستئذان لأجل النظر" ^(٢).

ومنها ما يفيد التعليل إفادة ظاهرة، ويفهم من مجمل الخطاب، كقوله ﷺ: " لا يقضي القاضي وهو غضبان" ^(٣)، وقوله: "العينان وكاء السه، فإذا نامت العينان انطلق الوكاء" ^(٤).

ثم قال: " واعلم أن هذه العلة المنصوصة كلها أقوى من المستنبطة متى عقب بالفاء في خطاب ما تقدم أو ما يقوم مقامها من الحروف ولم يكن صرفه إلا إلى التعليل." ^(١).

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٦٧.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب الاستئذان من أجل البصر، الحديث ٦٢٤١، ج ٨، ص ٦٦.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، الحديث ٧١٥٨، ج ٩، ص ٨٢، ولفظ الحديث " لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان".

(٤) لم أجده بهذا اللفظ.

(ب) قياس المعنى: "وهو إذا لاح وظهر مراد الشارع من نفس المقال أو شاهد الحال كقول رسول الله ﷺ: "لا يبولن أحدكم في الماء الراكد ثم يتوضأ منه" فلاح من الحديث نجاسة الماء لنجاسة البول، أو لمعنى التقذر، وسبيل الغائط والخمر والنجاسات كلها والقاذورات سبيل البول.

فلو راعينا الصورة لقلنا: إن من بال في كوز فصبه في الماء الدائم أنه يتوضأ منه ولا يناله النهي على مذاهب أصحاب الظاهر.

وكذلك سائر النجاسات فالقياس من هذه الصيغة النهي وما كان في معناها من النجاسات منهي عنه أيضاً. وكذلك لو سلك به سبيل الكوز على هذا الحال. ^(٢)

ثم ذكر أمثلة على قياس المعنى، قال: "ومن أقيسة المعاني قوله ﷺ: "لا يقضي القاضي وهو غضبان"، وقد لاح وظهر معناه، وهو النهي عن القضاء إذا كان مشغول الخاطر، وكذلك الحاقن والجوعان والعطشان والوسنان والهيمان في معناه.

وكذلك قوله ﷺ: في فأرة ماتت في سمن، فإن كان جامدا فألقوها "وما حولها"، وإن كان ذائبا فأريقوه. وكذلك كل جيفة غير الفأرة قياساً على الفارة، بل كل نجاسة لا تسري في السمن إلا بقدر سريان نجاسة الفأرة على هذا الحال. ^(٣)

(ت) قياس العلة المستنبطة:

"وهو أصل الفقة ومناط الأحكام، وشروطه ثلاثة: الإخالة والمناسبة والإشعار. ويسلم من المبطلات وهي ثلاثة: صد المنصوص وهدم القواعد ومصادمة الإجماع.

فإذا وجدت الثلاثة وسلم من الثلاثة ولم يمنع من التعليل وجه من التأويل أجريت العلل على وجهها وكانت بمثابة الفحوى وأخواتها. ^(٤)

وأمثلة قياس العلة المستنبطة كثيرة، نقصر على ما ذكره أبو يعقوب ^(٥):

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٦٨.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٧٩.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٧٩.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٧٩.

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٧١.

- (١) قياس الأكل على الجامع في نهار رمضان، لانتهاك حرمة رمضان.
- (٢) التفرقة بين الجنابة والنجاسة، فأوجبوا الغسل من الجنابة لعلّة التعبد، وأوجبوا الاستنجاء من الحدث الأصغر لعلّة النجاسة.
- (٣) إسقاط الجزية عن النساء لعلّة النهي عن قتلهن.
- ث) قياس الشبه:

عرفه بأنه: " قياس الشبه إذا كان الشيء يشبه شيئاً من أصل وشبه غيره من أصل آخر. فهذا قياس الشبه، فينظر عند ذلك إلى أي الشيئين أكثر شبهاً به فتلحقه به ولو لم تجمعهما علة، فإن تساويا فهو نفس الاستحسان. " (١)

وجعل أبو يعقوب الشبه نوعين، شَبْهاً حكماً، وشَبْهاً حسياً، فالشبه الحكمي مثاله "العبد هو من جهة مال يباع ويشترى، ومن جهة أنه مكلف مأمور منهي فهو بخلاف الأموال، فمن جعله مالاً قصر جميع ما يملكه على سيده وأسقط عنه جميع ما يلتزمه من أحكام الأموال والنفقات والكفارات والزكاة. ومن جعله بحكم المكلفين أثبت له الأموال وأثبت عليه الزكوات والغرامات، فبهذا السبب اختلفوا في قيمته، فمن رده إلى أحكام المكلفين قصر قيمته إلى دية الحر، ومن جعله مالاً وسلعة جاوز به الدية وكانت قيمته بالغة ما بلغت. " (٢)

والشبه الحسّي مثاله قوله تعالى في كفارة الصيد للمحرم: ﴿... فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ سورة المائدة: ٩٥.

فالبقرة في البقرة، والشاة في الشاة، وألحقوا الجواميس بالبقرة، والبخت بالإبل. (٣)

(٤) هل مفهوم الخطاب ودليل الخطاب وعلاقتهما بالقياس.

مفهوم الخطاب ودليل الخطاب كلاهما من القياس عند أبي يعقوب، قال: " ومفهوم الخطاب مختلف فيه، بعضهم يلحقه بالمنصوص وبعضهم يقول: هو مستخرج من لفظ الشارع، وقال

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٧١ و٧٢.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٧٢.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٧٢. مصطفى باجو، الوارجلاني أصولياً، ص ٣٨٨.

بعضهم: إنه القياس نفسه وهو الصحيح. ^(١) إلى أن قال: "وأما دليل الخطاب فالقياس عليه أليق والحكم به أوثق ما لم يعارضه المبطلات. ^(٢)"

المطلب الثاني: الأدلة المختلف فيها عند أبي يعقوب:

توجد أدلة أخرى عدا الأدلة الأربعة المتفق عليها، وهي أدلة لم يتفق جمهور الأمة على الاستدلال بها، فمنهم من استدل بها على الحكم الشرعي، ومنهم من أنكر الاستدلال بها، وأشهر هذه الأدلة: الاستحسان، الذريعة، المصالح المرسله، العرف، شرع من قبلنا، الاستصحاب، فهذه محل خلاف بين الأصوليين في إقرارها أو إنكار الاحتجاج بها.

الفرع الأول: دليل الاستحسان^(٣):

أورد أبو يعقوب أدلة من اعتمد الاحتجاج بالاستحسان من الكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ . سورة الزمر: ١٨، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ سورة الزمر: ٥٥، وقوله ﷺ: " ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن". جعل أبو يعقوب الاستحسان أحد قسمي القياس الحفي، ثم ذكر أمثلة على دليل الاستحسان وفصلها.

من هذه الأمثلة:

(١) رجل باع حراً عليه أن يسترده، وليس عليه من الدية شيء إذا علمت حياته أو مماته، وإن لم تعلم فعليه الدية استحساناً.

(٢) التفرقة بين قليل النوم وكثيره في انتقاض الوضوء.

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٧٦.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٧٧.

(٣) الاستحسان في اللغة: استفعال من الحسن، وهو عد الشيء حسناً، واعتقاد حسنه، يقال، استحسن كذا، أي اعتقده حسناً. انظر: محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، طبعة ٤ (٢٠٠٥م)، ج ٣، ص ١٢٤.

الاستحسان في الاصطلاح: "هو ترك وجه من وجوه الاجتهاد، غير شامل شمول الألفاظ لوجه هو أقوى منه، وهو في حكم الطارئ على الأول". انظر: عبدالعزيز البخاري، كشف الأسرار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢ (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ج ٤، ص ٧-٨.

- (٣) دية الذمي نصف دية المسلم، ودية المجوسي ثمانية دراهم، والوثني المعاهد ستمائة درهم.
(٤) عدد الإمام وطلاقهن على النصف من طلاق الحرائر وعددهن. (١)

الفرع الثاني: دليل الاستصحاب: (٢)

جعل أبو يعقوب دليل الاستصحاب آخر قسم من أقسام أدلة الشرع، قال أبو يعقوب: "وينقسم الشرع المسموع ثلاثة أقسام: أصل ومعقول أصل، واستصحاب حال الأصل. وينقسم الأصل ثلاثة أقسام: لحن الخطاب، وفحوى الخطاب، ومعنى الخطاب، وهو العبرة. وينقسم استصحاب حال الأصل ثلاثة أقسام: براءة الذمة، وشغل الذمة، والاستحسان." (٣)

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٧٣-٧٥.

(٢) الاستصحاب في اللغة: استفعال من الصحبة أي طلب الصحبة، وهي الملازمة، أي مقارنة الشيء ومقارنته، يقال: استصحبه دعاه إلى الصحبة ولازمه، ويقال: استصحب الكتاب وغيره، وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه.

انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٣٣٥ =

والاستصحاب في الاصطلاح: عرّف بتعريفات منها: "استدامة ما كان ثابتاً ونفي ما كان منفياً". =

انظر: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف

سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، ج ١، ص ٣٣٩.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٤.

الفصل الثالث

آراء أبي يعقوب في باب دلالة الألفاظ والتعارض

- المبحث الأول: آراء أبي يعقوب في باب دلالة الألفاظ.
- المبحث الثاني: آراء أبي يعقوب في باب التعارض والترجيح.

المبحث الأول: آراء أبي يعقوب في باب دلالة الألفاظ:

اللغة العربية، هي لغة القرآن وبها نزل، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ سورة يوسف: ٢، وهي لغة السنة التي جاءت مبينة لما في القرآن.

وألفاظ اللغة العربية ذات دلالات متنوعة، منها ما لا يدل إلا على فرد معين، ومنها ما يدل على أفراد لا حصر لها، ومنها ما يدل على فرد منتشر في حقيقة واحدة، وقد يطرأ ما يحد من انتشاره من وصف أو إضافة أو غيرهما.

والقرآن الكريم نزل بهذه اللغة، واستعمل ألفاظها بمختلف أنواعها، وكذلك فعل النبي ﷺ، فكان ولا بد أن يعني الأصوليون بدراسة دلالات الألفاظ، ويضعوا القواعد والضوابط لاستفادة الأحكام منها.

ويقصد بالدلالة: فهم المعنى من اللفظ إذا أطلق بالنسبة إلى العالم بالوضع، فاللفظ الذي ينطق به المتكلم يسمى دليلاً، والمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ يعتبر مدلولاً عليه، والشخص العالم بالوضع العربي الآخذ بالدليل يقال له المستدل، وفهم المعنى من اللفظ هو الدلالة. ^(١)

- الحقيقة والمجاز:

عرف أبو يعقوب كلاً من الحقيقة والمجاز، "فالحقيقة كل لفظ استعمل لما وضع له، والمجاز كل ما استعمل لغير ما وضع له" ^(٢).

مسألة: هل في القرآن مجاز؟

يرى أبو يعقوب بأن في القرآن مجازاً، وقال بعد حكايته الخلاف في المسألة: "والصحيح أن فيه المجاز وليس بباطل، وإنما المجاز في اللفظ لا في المعنى، والمعنى المراد منه هو الحقيقة" ^(٣).
يثبت أبو يعقوب وقوع المجاز في القرآن الكريم، وبما أنه يقول بوقوعه في القرآن فمن باب أولى يقول بوقوعه في اللغة العربية، لأن المجاز مأخوذ من كلام العرب وخطاباتهم.

(١) سليم بن سالم آل ثاني، تبصير العقول بعلم الأصول، موقع بصيرة، سلطنة عمان، ط ١ (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، ص ١٢٢.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٣١.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٤٢.

وقد مر تعريف أبي يعقوب للمجاز وهو كل ما استعمل لغير ما وضع له، وزاد بعضهم في التعريف العلاقة والقرينة، فلا بد لصحة وقوع المجاز العلاقة والقرينة، فهما شرطان للمجاز. فالعلاقة اتصال ما بين المعنى الذي وضع له اللفظ، والمعنى الذي استعمل فيه. والقرينة هي تصرف المعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ إلى المعنى المراد به من اللفظ. ثم ذكر أدلة على ذلك منها؛ "قال الله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ﴾ سورة الكهف: ٧٧، والإرادة من أوصاف الحيوان لا من أوصاف الجدران، والمعنى يريد مال كأنه رجل هم بالوقوع. وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ سورة الأحزاب: ٥٧، فالله تعالى لا يتأذى ولا يناله الأذى، وقوله: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ سورة يوسف: ٨٢، وقوله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾. " (١).

المطلب الأول: الوضوح والخفاء في الألفاظ وطرق الدلالات:

الفرع الأول: الوضوح والخفاء في الألفاظ:

إن تحديد درجات الألفاظ من حيث وضوحها وخفاؤها ليس مقصوداً لذاته، وإنما هو عمل أساسي ومنهجي يقوم على قواعد تضبط قواعد الاجتهاد في حالة التعارض الظاهري بين النصوص في حكم مسألة، وكذلك تحدد مجال الاجتهاد بالرأي في "التأويل".

يقسم المتكلمون الألفاظ باعتبار وضوح المعنى إلى نص وظاهر، وباعتبار خفاء المعنى إلى مجمل ومتشابه.

بينما يقسم الأحناف الواضح إلى محكم ومفسر ونص وظاهر، والخفي إلى خفي ومشكل ومجمل ومتشابه. (٢)

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٤٢.

(٢) انظر: فتحي الدريني، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣

(٤٣٤/٥١٣/٢٠٢٠م)، صفحات ٣٧ فما بعد.

ويقسم أبو يعقوب خطاب الشارع من حيث الوضوح والخفاء إلى حقيقة ومجاز، والحقيقة إلى محتمل ومفصل، والمفصل إلى محتمل وغير محتمل، والمحتمل إلى الظاهر والباطن.

١) غير المحتمل (النص) ^(١):

"فغير المحتمل هو النص؛ وهو ما رُفِعَ في البيان إلى أقصى غايته كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ سورة البقرة: ٢٥٥، وقوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ سورة النساء: ١٧١، وقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ سورة الفتح: ٢٩، وقوله: ﴿خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ﴾ سورة الروم: ٤٠، . . . " ^(٢)

فتسمية النص بغير المحتمل؛ لأنه لا يحتمل إلا معنى واحداً، وهو أعلا مراتب الوضوح.

٢) الظاهر ^(٣) والباطن:

المحتمل ينقسم قسمين: ظاهراً وباطناً:

- "فالظاهر ما سبق إلى النفوس معناه كقول الله تعالى: ﴿وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا﴾ سورة: الأعراف: ٣١، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ () وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ سورة الأحزاب: ٤١ و٤٢، وقوله: ﴿كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ سورة الأنعام: ١٤١، وقوله: ﴿هُوَ

(١) تعريف النص لغة: رفعك الشيء، ونص الحديث ينصه نصاً رفعه، وكل ما أظهرته فقد نصصته. انظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، ج ٥، ص ٣٥٦.

ومعنى النص في اصطلاح الأصوليين: هو ما اتضح معناه ولم يحتمل إلا معنى واحداً. انظر: الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ١، ص ٣٣٤.

وحكم النص أنه يفيد القطع بمراد المتكلم وهو الشارع بالمدلول الذي دل عليه لفظه، فيجب اعتقاده، والعمل به، ولا يجوز الاجتهاد فيه، وذلك مثل قوله تعالى: "ولا تقرّبوا الزنا". انظر: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، اللمع، تحقيق محي الدين ديب مستر و يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط ١ (١٤١٦/٥١٩٩٥م)، ص ١٠٩.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٣١.

(٣) معنى الظاهر في اللغة: البين الواضح. انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٤ (٢٠٠٥م)، ج ٩، ص ١٩٩.

وفي الاصطلاح: ما احتمل معنيين أو أكثر هو في أحدهما أو أحدها أرجح. انظر: الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ١، ص ٣٣٤. وحكم الظاهر أنه يجب العمل بما ظهر من مراد المتكلم الذي ظنناه من اللفظ حال إطلاقه، إلا إذا دل دليل يدل على أن المعنى الظاهر هو غير مراد المتكلم. انظر: الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ٣٣٦. فتحي الدريني، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣ (١٤٣٤/٥١٣/٢٠١٣م)، ص ٤٧.

الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴿سورة الملك: ١٥﴾، وقوله: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ﴿سورة الحج: ٧٨﴾. " (١)

أدرج أبو يعقوب الظاهر تحت قسم المحتمل؛ لأن اللفظ الظاهر يحتمل أكثر من معنى، مع وجود المعنى الراجح، وقد يصير المعنى المرجوح راجحاً إذا عضده دليل مقبول، وهو ما يعرف بالتأويل.

— "والباطن ما لا يسبق إلى النفوس معناه، كقول الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ﴿سورة الفجر: ٢٢﴾، وقوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿سورة الزمر: ٦٧﴾" (٢)

جعل أبو يعقوب الباطن مقابلاً للظاهر، وأورد آيات تتعلق بصفات الله ﷻ، والمعنى الباطن الذي تتضمنه هذه الآيات هي تشبيه الله ﷻ بصفات البشر، وهذا المعنى لا يتبادر في الذهن.

(٣) المجمل (٣):

"المجمل كل كلام في العربية لا يفهم الغرض بظاهره حتى يرد بيان بمراده، كالحق في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ﴿سورة الأنعام: ١٤١﴾، فالحق هنا مجهول الجنس والنصاب" (٤)

فالمجمل لا يمكن إدراك المعنى المراد منه، أو تفسيره أو تفصيله إلا ببيان من المشرع نفسه، إذ لا قرينة تبين المراد، وأسباب الإجمال كثيرة تراجع من مظاهرها. (٥)

فالحق في الآية التي ذكرها أبو يعقوب لا يعرف جنسه ولا نصابه، فجاءت السنة فبينت الثمار التي تجب فيها الزكاة ونصابها والمقدار المخرج منها.

ففي السنة تفصيل وتفسير لما أجمل في القرآن.

(٤) المتشابه (١):

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٣٤.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٣٤.

(٣) المجمل هو اللفظ الذي خفيت دلالاته على المراد منه حفاء ناشئاً من ذاته، ولا يمكن إدراك معنى المراد منه إلا ببيان. انظر:

عبد العزيز بن أحمد البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢ (١٤١٤/١٩٩٤م)، ج ١، ص ١٤٤. الدريني، المناهج الأصولية، ص ٩٣.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٤٤.

(٥) انظر: الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ١، ص ٣٤٣-٣٥٦.

مسألة: تأخير البيان عن وقت ورود الخطاب.

(١) قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ) سورة القيامة: ١٨ و١٩. و"ثم" في اللغة للتراخي.

(٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ سورة البقرة: ٦٧، أخر بيان نعتها أي البقرة.

(٤) من السنة أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن أوقات الصلاة، فأخر الجواب حتى صلى بهم صلاة يومين، فقال: أين السائل عن أوقات الصلاة، ثم قال: " ما بين هذين أوقات الصلاة".^(٥)

(٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب آخر وقت صلاة الظهر وأول وقت صلاة العصر، ج ١، ص ٣٦٦. والحديث: "أَنْ سَأَلْتُ أَتَى النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- فَسَأَلْتُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، ثُمَّ أَمَرَ بِأَمْرٍ بَلَّالًا فَأَقَامَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ فَصَلَّى، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ زَالَتِ الشَّمْسُ أَوْ لَمْ تَزَلْ، وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَمَرَهُ

الفرع الثاني: طرق دلالات الألفاظ:

قسم المتكلمون دلالة اللفظ على الحكم قسمين أساسيين هما: دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم. وقسم الحنفية الدلالات إلى أربعة: عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص. لم يفرد أبو يعقوب لهذه الدلالات مباحث أو أبواباً مستقلة بهذه العناوين، وإنما اكتفى بإشارات مركزة، توضح رأيه فيها.

سنعتمد تقسيم المتكلمين لتوضيح آراء أبي يعقوب في دلالات الألفاظ.

- دلالة المنطوق^(١):

(١) دلالة الاقتضاء^(٢):

يسميه أبو يعقوب لحن الخطاب، "وهو الضمير الذي لا يتم الكلام إلا به، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾ سورة البقرة: ١٩٦ أي: إن حلق وقوله: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ سورة البقرة: ١٩٦ أي: فعليه ما استيسر من الهدى، وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ سورة البقرة: ١٧٩ أي: إن فعلتم، وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ سورة البقرة: ١٩٧ أي: فينبئكم عليه، في مثل هذا. " (٣)

فَأَقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ وَفَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ قَالَ ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ مِنَ الْعَدْوِ وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ لَمْ تَطْلُعْ، وَهُوَ كَانَ أَعْلَمُ مِنْهُمْ، وَصَلَّى الظُّهْرَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، وَصَلَّى الْعَصْرَ وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ احْمَرَّتِ الشَّمْسُ وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ ثُلُثَ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: "أَيُّ السَّائِلِ عَنِ الْوَقْتِ، مَا يَبَيِّنُ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ"

(١) دلالة المنطوق هي دلالة اللفظ على حكم ذكر في الكلام ونطق به، مطابقة أو تضمناً أو التزاماً. ومثال ذلك قوله تعالى في آية المحرمات: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ سورة النساء: ٢٣، تدل على تحريم الربيبة التي في حجر الرجل من زوجته التي دخل بها.

وتنقسم دلالة المنطوق قسمين: المنطوق الصريح وغير الصريح. فالمنطوق الصريح هو ما وضع له اللفظ، فيدل عليه بالمطابقة أو بالتضمن. والمنطوق غير الصريح هو ما لم يوضع اللفظ له، بل هو لازم لما وضع له وينقسم إلى دلالة اقتضاء وإيماء وإشارة.

انظر: محمد أديب الصالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤ (١٣٤١/١٩٩٣م)، ج ١، ص ٥٩١. مصطفى الحن، أثر الاختلاف، ص ١٣٨-١٤٠.

(٢) دلالة الاقتضاء: هي دلالة اللفظ على لازم مقصود للمتكلم يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته عقلاً أو شرعاً.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٥.

(٢) دلالة الإيماء^(١).

(٣) دلالة الإشارة^(٢).

- دلالة المفهوم^(٣):

(١) مفهوم الموافقة^(٤):

اختار أبو يعقوب تسميته بفحوى الخطاب، قال: "وأما فحوى الخطاب فالذي يقتضيه المعنى المذكور دون ما ذكر، كقول الله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾ سورة الإسراء: ٢٣، فالشتم والضرب والأذى والقتل أولى بالنهي." ^(٥)

سمى أبو يعقوب مفهوم الموافقة بفحوى الخطاب، لأن فحوى الكلام ما يفهم منه قطعاً، فإن تحريم التأفيف المقصود به تحريم الإيذاء، فيدخل ضرب الوالدين وشتمهما تحت التحريم من باب أولى لأنهما أشد إيذاءً من التأفيف.

وفي الحقيقة أن فحوى الخطاب أحد قسمي مفهوم الموافقة، والقسم الثاني يسمى لحن الخطاب لم يتطرق أبو يعقوب لذكره.

(٢) مفهوم المخالفة^(١):

(١) دلالة الإيماء: دلالة اللفظ على الحكم بطريق الالتزام، وهو مقصود للمتكلم، ولا يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته عقلاً أو شرعاً، وذلك بسبب اقتران الحكم بالوصف، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، فالأمر بقطع اليد مقترن بالوصف الذي هو السرقة.

وهذا النوع لم يتطرق أبو يعقوب لذكره.

(٢) المقصود بدلالة الإشارة: دلالة اللفظ على لازم غير مقصود للمتكلم، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ مع قوله تعالى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ يدل على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، وهذا ليس هو المقصود من الآيتين، وإنما المقصود ببيان حق الوالدة.

وهذا النوع لم يتطرق أبو يعقوب لذكره.

(٣) المفهوم: هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، وينقسم قسمين مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة.

(٤) مفهوم الموافقة: هو دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق للمسكوت عنه، وموافقته له نفيّاً أو إثباتاً، لاشتراكهما في معنى يدرك بمجرد معرفة اللغة، دون الحاجة إلى بحث واجتهاد، ويسمى عند الأحناف (دلالة النص)، وينقسم قسمين: مفهوم الموافقة مساو (لحن الخطاب)، ومفهوم الموافقة أولى (فحوى الخطاب).

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٥.

ويسمى دليل الخطاب، بينه أبو يعقوب بقوله: " اعلم أن دليل الخطاب يقتضي نفي الحكم عما عدا الصفة المتعلق بها ثبوته"^(٢)، واختار أبو يعقوب القول بجحية مفهوم المخالفة، واعتبر الأخذ به موافقة لعرف الاستعمال وقواعد لغة العرب.

المطلب الثاني: العموم والخصوص:

الفرع الأول: العام:

- مفهوم العام^(٣):

عرف أبو يعقوب العام بأنه: " كل قول يشتمل على شيئين فصاعداً "^(٤) اتفق أبو يعقوب في تعريفه للعام مع تعاريف بقية العلماء على اعتبار العام لفظاً، وذلك لأن العموم من عوارض الألفاظ، لا من عوارض المعاني والأفعال. خلا تعريف أبي يعقوب من قيد مهم يفرق به بين العام والمشارك والمطلق، وهو أن العام يدل على أكثر من واحد دفعة واحدة أي على سبيل الشمول والاستغراق^(٥).

- ألفاظ العموم:

للعوم صيغ كثيرة، ذكر أبو يعقوب منها أربع صيغ:
"أولها: الجموع والأجناس كقولنا: المسلمون، والمؤمنون، والأبرار، والفجار. وأما أسماء الأجناس فالأرض والسماء والهواء والماء والحيوان والموات.

(١) مفهوم المخالفة (دليل الخطاب): هو دلالة اللفظ على ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف لما دل عليه المنطوق، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ سورة النساء: ٢٥، تدل على تحريم نكاح الأمة لمن يجد طول الحرة المؤمنة.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٣٢.

(٣) عرف العام بتعريفات عدة، منها: "لفظ دل دفعة على ما يكن منحصرأ"، وقيل " العام هو اللفظ الموضوع وضعاً واحداً على جميع ما يصلح له من الأفراد على سبيل الشمول والاستغراق، من غير حصر في كمية معينة، أو عدد معين. انظر:

الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ١، ص ١٩٣.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١١٤.

(٥) السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ١٩٣.

الثاني: أسماء الاستفهام: (من) و (ما) و (أي) و (متى) و (أين) و (ليس) في النفي و (لا يكون).

الثالث: ألفاظ التوكيد: كلهم، وأجمعون، وأكتعون، وأبصعون.

الرابع: الاسم المفرد المحلى بالألف واللام إن أريد به الجنس. ^(١)

– دلالة اللفظ العام:

تبني أبو يعقوب رأي أصحاب العموم وهو " أن العموم يحمل على تعميمه واستغراق جنسه وليس علينا غير هذا حتى يرد بيان بأنه مخصوص، لأن البيان لا يتأخر بعد الحاجة إليه. ^(٢) وأورد أدلة على قوله:

(١) أن للعام صورة وصيغة مستعملة في اللغة.

(٢) نقل عن الصحابة أنهم استعملوا عموم القرآن في كل آية نزلت، وكل حديث ثابت ورد، ولم يلتمسوا قرينة ولم يبحثوا عن خصوصيته، وقد بلغ هذا النقل عنهم حد التواتر، ومن هذه الوقائع ^(٣):

أ) اعتراض فاطمة على أبي بكر في أخذ ميراثها من أبيها محمد رسول الله ﷺ، بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ سورة النساء: ١١، فرد عليها أبو بكر بدليل آخر أعم من الآية ولم ينكر عليها أخذها بعموم الآية، وهو قوله ﷺ: " نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة" ^(٤).

ب) لما نزل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . . وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ سورة النساء: ٩٥، قال ابن أم مكتوم: وأنا يا رسول الله؟ فتزل جبريل بقوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾.

ت) قول ابن الزبيري عند سماعه قول الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ سورة الأنبياء: ٩٨، قال ابن الزبيري: خصمت محمداً ورب

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١١٨.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١١٥.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١١٥ و ١١٦.

(٤) رواه الربيع في مسنده، كتاب الأيمان والندور، باب في المواثيق، الحديث: ٦٦٩، ج ٢، ص ١٧٢.

الكعبة، إن عيسى أمه وعزير وأمه في النار، فأنزل الله قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ سورة الأنبياء: ١٠١، قال الوليد بن المغيرة: تخلص منها محمد، وهو يومئذ شيخ قريش وأفصحها، وبنو مخزوم فصحاء قريش.

ث) قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ سورة البقرة: ٣٤. قال أبو يعقوب: "ولو صح لأهل الوقف مذهبهم في العموم لكان من أعظم وسيلة لهم إلى إبليس ومنه عليه، لأنه يحتج بمذهبهم في الأمر والنهي، وفي العام والخاص، ويقول: يا إلهي ليس هاهنا ما يعمني مع الملائكة، وإن عمي معهم فيحتمل هذا الأمر الندب والوجوب، ولا بيان لأحدهما، ولأصاب إبليس مندوحة عن اللعن والطرء، . . . وفي هذا إبطال فائدة الكلام"^(١).

- عموم خطاب الأمة للنبي ﷺ:

إذا ورد الخطاب موجهاً إلى الأمة كلها فيدخل النبي ﷺ في هذا الخطاب، لشمول اسم الإيمان له ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ و﴿يَا أُوَلِي الْأَلْبَابِ﴾ و﴿يَا أُوَلِي الْأَبْصَارِ﴾.

يقول أبو يعقوب: "وأما الاسم الجامع له ولأئمة فداخل في الخطاب معهم. . ."^(٢).

- عموم خطاب النبي ﷺ للأمة:

يرى أبو يعقوب أنه إذا ورد الخطاب الشرعي متوجهاً لنا بينا عليه الصلاة والسلام، وخصوصاً به، فلا يعم هذا الخطاب الأمة من جهة الوضع اللغوي، ولكن ورد الشرع بالافتداء به واتباعه عمومًا، إلا إذا دل دليل على اختصاصه، والدليل على ذلك اقتفاء الصحابة آثاره في أقواله.

وكذلك تقرر أن أفعاله بيان لما في القرآن، وقال: "خذوا عني مناسككم"^(١) وقال: "صلوا كما رأيتموني أصلي"^(٢).^(٣)

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١١٦.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٨.

قال أبو يعقوب: " . . إلا أن الشرع قد ورد الاقتداء به واتباعه إلا أن يدل الدليل على اختصاصه. " .^(٤)

- دخول النساء في خطاب الرجال:

قال أبو يعقوب مبيناً رأيه: "وأما بيان دخول النساء في خطاب الرجال فمن قبل تغليب المذكر على المؤنث، والخطاب للأفضل لغة ومعه المفضل معنى، هذا هو المعروف عند أهل اللغة وإن كان الشرع طارئاً على اللغة، فللطارئ حكمه." ^(٥)

وبيان رأي أبي يعقوب أن الأصل في الخطاب إذا كان موجهاً إلى الرجال فلا تدخل النساء ضمنه، إلا إذا كان من باب التغليب كما هي عادة العرب في خطابهم.

وأما في الخطابات الشرعية فتعم صيغة الذكور الإناث، نحو قوله تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ" سورة البقرة: ٤٣، لأن الشرع طارئ على اللغة.

الفرع الثاني: الخاص:

- تعريف الخاص^(٦):

مفهوم الخاص عند أبي يعقوب هو "إخراج بعض ما رسمه اللفظ من الحكم العام"^(١)، وعرفه في موضع آخر: "والخاص قول يخرج شيئاً أو شيئاً فصاعداً مما لولاه لوجب دخوله في العموم على قول أهل العموم"^(٢).

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحج، باب الإيضاح في وادي محسر، الحديث: ٩٣٠٧، ج ٥، ص ١٢٥. أحمد بن

الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ط (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

(٢) رواه البيهقي، في السنن الكبرى، كتاب، باب من سها وترك ركناً عاد إلى ما ترك حتى يأتي بالصلاة، الحديث: ٣٦٧٢، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٩.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٩.

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٨٠.

(٦) عرف الأصوليون الخاص بتعريفات مختلفة، منها "الخاص هو ما دل على معنى مفرد كرجل"، وقيل "هو كل لفظ وضع لمعنى واحد معلوم على الانفراد". انظر: الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ١، ص ١١١. مصطفى الخن، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية على اختلاف الفقهاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، ص ١٩٨.

عرف أبو يعقوب الخاص بتعريف التخصيص، إذ جعلهما بمعنى واحد. والحاصل أن بين الخاص والتخصيص فرقاً كبيراً، فالخاص اسم لنوع من الألفاظ، والتخصيص عملية دخول اللفظ الخاص على العام.^(٣)

- المخصصات:

ذكر أبو يعقوب سبعة أنواع من المخصصات ورتبها كالاتي:

(١) التخصيص بالعقل^(٤):

يقول أبو يعقوب: " أما التخصيص بدلالة العقول فأمر ظاهر غير مستنكر، لأن الشرع لا يرد بخلاف العقل، وإن استعمل اللفظ على ما يحيله العقل خص به، والدليل على ذلك التفرقة بين قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة التوبة: ٧٥، وبين قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة: ٢٨٤، فليس كل معلوم مقدوراً عليه، لأن الله تعالى معلوم ولا تجري عليه القدرة. "^(٥)

يقرر أبو يعقوب أن العقل مخصص للنصوص الشرعية العامة من الكتاب والسنة، والمراد به أن فهم التخصيص ومعرفته يدرك من أول وهلة ونظرة، لا يحتاج إلى طلب وبحث كما هو محتاج إليه في المخصصات الأخرى السمعية.

(٢) التخصيص بالقرآن:

ذكر أبو يعقوب أمثلة على هذا النوع على مخصصات منفصلة وأخرى متصلة^(٦)، منها:

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٣٤.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١١٤.

(٣) انظر، باجو، أبو يعقوب الوارجلاني أصولياً، ص ٤٥٨.

(٤) قال بعض الأصوليين بمجم التخصيص بالعقل مطلقاً، واحتجوا على ذلك بأمرين:

أحدهما: أن العقل متقدم، والشرع متأخر، ولا يصح تخصيص المتأخر بالمتقدم.

ثانيهما: أن التخصيص إخراج ما يمكن دخوله تحت العام، وخلاف المعقول لا يمكن دخوله تحته.

انظر: الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ١، ص ٣٣٠.

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢٠.

(٦) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢١.

(أ) مثال المخصص المنفصل قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ سورة البقرة: ٢٢٨. وهذا حكم عام في جميع المطلقات، ثم خص غير المدخول بمن بقوله: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ سورة الأحزاب: ٤٩.

(ب) مثال المخصص المتصل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْروْجِهِمْ حَافِظُونَ (١) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ سورة المؤمنون: ٥-٦. فاستثنى الأزواج من عموم الفروج.

٣) التخصيص بالسنة:

"وأما تخصيص العموم بالسنة، قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة المائدة: ٣٨، ثم خصت السنة من السارق من سرق ما دون ربع دينار لقوله ﷺ: "لا يقطع السارق في أقل من ربع دينار".

وقال: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ سورة التوبة: ٣٦، فخصت السنة النساء والصبيان والرهبان وأهل العهد، لقوله ﷺ: "لا تقتلوا امرأة ولا صبياً"، ونهى أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن قتل الرهبان فقال: دعوهم وما حبسوا إليه أنفسهم. وقال ﷺ: "لا يقتل ذو عهد في عهده".

وقال تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ سورة المائدة: ٤٥، فخصت السنة غير المخاطبين من المجانين والصبيان. (١)

٤) التخصيص بالاستثناء:

هو قسم من أقسام المخصص المتصل، أفرد أبو يعقوب لهذا النوع من التخصيص فصلاً مستقلاً، تطرق فيه لمسائل متعلقة بالاستثناء:

(١) تعريف الاستثناء وأدواته:

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢١.

قال: "ومعنى الاستثناء مأخوذ من قولك: ثبت الرجل عن رأيه إذا صرفته، وثبت الشيء عطفته وعطف أوله على آخره" ^(١) ثم قال: "وحروف الاستثناء: (إلا)، و (حاشا)، و (سوى)، و (غير)، و (ماخلا)، و (ماعد)، و (بله) / و (ليس)، و (لا يكون). " ^(٢)

٢) أنواع الاستثناء:

"الاستثناء يقع من ثلاثة أوجه:

أحدها: استثناء من الجنس: رأيت القوم إلا زيدا.

ثانيها: استثناء بعض الجملة: رأيت زيدا إلا وجهه.

ثالثا: استثناء من غير الجنس. وقيل: الاستثناء من غير الجنس لا يقع التخصيص به لأنه لا يخرج من الجملة بعض تناوله، وقيل إنه جائز. " ^(٣)

٥) التخصيص بالإجماع:

من ذلك قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي﴾ سورة النساء: ١١، "فخص الإجماع منها العبيد. . . ، وأما قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ سورة المائدة: ٤٥، فقد أجمعت الأمة أن هذا في المكلفين، وأجمعوا أن الأطفال والمجانين ليس بيننا وبينهم قود ولا قصاص، وأجمعت الأمة أن ليس بيننا وبين البهائم قصاص ولا قود، وأجمعت الأمة أن الأموات لا يرثون من الأحياء شيئا، وإجماعهم هذا قد خص آية المواريث. " ^(٤)

٦) التخصيص بقول الصحابي:

لا يعتبر مذهب الصحابي عند أبي يعقوب حجة في تخصيص العموم، ويسوغ لنا اتباعه أو ترك اتباعه، ونحمله على حسن الظن في فعله وفي تركه، ونأخذ بعموم حديثه.

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢٢.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢٢.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢٣.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢٧.

وإذا اختلف أصحابان في تخصيص العموم، فليس أحدهما بأولى قولاً من الآخر،
وأما إذا كان العموم متفقاً عليه ومختلفاً في خصوصه فالعموم أولى.^(١)
يقول أبو يعقوب: "وكذلك مذهب صاحب لا يصح به تخصيص العلم، وإن
راوياً وشاهداً كفتيا أبي هريرة وضمَام بن السائب في إناء ولغ الكلب أنه تجزيه
ثلاث غسلات، ومع ذلك روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ: "فاغسلوه
سبعاً".^(٢)

وبيان هذه النوع من التخصيص أن الصحابي إذا روى حديثاً يفيد العموم في شيء
معين، ورأيه في ذلك الشيء قاض بتخصيص العام الذي رواه، فإن رأيه ومذهبه لا
يكون مخصصاً لذلك الحديث المروي.

الفرع الثالث: المطلق والمقيد: (٣)

– حمل المطلق على المقيد^(٤):

وقع الخلاف فيما إذا ورد لفظ مطلق في نص، ثم ورد مقيداً في نص آخر، فهل يعمل بكل
من المطلق والمقيد في موضعه؟ أو يحمل المطلق على المقيد، ويكون بذلك المطلق المقيد الوارد في
النص الآخر؟

حكى أبو يعقوب في المسألة ثلاثة آراء: (٥)

١. القول بعدم الحمل، وأنه الأصل، لأن كل نص حجة بنفسه.

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢٨ و ١٢٩.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢٨ و ١٢٩.

(٣) المطلق هو: "اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه"، ويمثل له بقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، فالرقبة ذكرت هنا
مطلقة، فيتناول لفظ الرقبة واحداً غير معين من جنس الرقاب.

المقيد هو: "ما دل على معين أو وصف زائد على شائع في جنسه"، ويمثل له بقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾، فالمراد تحرير
رقبة موصوفة بالإيمان.

(٤) إذا ما نظرنا إلى نصوص القرآن والسنة، نجد أن بعض النصوص قد جاء مطلقاً، وبعضها جاء مقيداً، وقد يكون هناك
اتحاد بين النصين المطلق والمقيد في سبب الحكم، أو في الحكم نفسه، أو في كليهما معاً، ولذلك وضع الأصوليون قواعد
وضوابط توضح العلاقة بين المطلق والمقيد، وإن اختلفوا في بعض منها.

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢٥. مصطفى باجو، الوارجلاني أصولياً، ص ٤٨٧.

٢. القول بأن الحمل هو الأصل، لأن النصوص يفسر بعضها بعضاً.

٣. القول بالحمل مع اشتراط القرينة الداعية إليها.

وصور اجتماع المطلق والمقيد لا تخرج عن أربع حالات:

١. اتحاد الحكم والسبب.

٢. اختلاف الحكم والسبب.

٣. اختلاف الحكم واتحاد السبب.

٤. اتحاد الحكم واختلاف السبب.

ونقتصر هنا على الحالات التي ذكرها أبو يعقوب في كتابه العدل والإنصاف^(١).

(١) اختلاف الحكم واتحاد السبب:

وهو ما عبر عنه أبو يعقوب باتفاق الجنس واختلاف الحكم، قال: "وأما إن كانا متفقي

الجنس مختلفي الحكم بقي المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده، نحو الصوم الذي ذكره

الله تعالى في كفارة الظهار متتابعاً والصوم الذي ذكره في المتمتع بالعمرة إلى الحج منقطعاً

فلا يحمل أحدهما على الآخر بإجماع. فالمطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده." ^(٢)

رأي أبي يعقوب في هذه الصورة عدم حمل المطلق على المقيد.

(٢) اتحاد الحكم واختلاف السبب:

ذهب أبو يعقوب إلى حمل المطلق على المقيد في هذه الحالة، ومثال ذلك حمل الرقبة في

كفارة الظهار على الرقبة المؤمنة في كفارة قتل الخطأ، فيشترط الإيمان في رقبة كفارة

الظهار. ^(٣)

قال: "قال الله ﷻ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ سورة النساء: ٩٢ فقيد الرقبة بالإيمان وذكر في

كفارة الظهار واليمين بالله ولم يقيد بها بالإيمان، فحملنا الرقبة فيهما على الرقبة المؤمنة في

قتل الخطأ. . " ^(١)

(١) ذكر أبو يعقوب أمثلة حالي اتحاد الحكم والسبب واختلاف الحكم والسبب، لكن لا يستقيم معها الاستدلال والاستشهاد.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢٥.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢٥.

المطلب الثالث: الأمر والنهي:

الفرع الأول: الأمر:

- تعريف الأمر^(٢):

عرف أبو يعقوب الأمر بأنه " طلب الفعل واقتصاؤه على غير وجه المسألة ".^(٣)

- صيغة الأمر^(٤):

هل للأمر صيغة وصورة أم لا صيغة له ولا صورة؟ يحكي أبو يعقوب خلافاً في ذلك بين الفقهاء، والأكثر يقول بأن للأمر صيغة وصورة، وهو قولك " افعل "، ويرى أبو يعقوب هذا الرأي هو الأصح.^(٥)

قال: ". . فقال أكثر الفقهاء أن للأمر صيغة وصورة وهو قولك "افعل"، وكذلك النهي له صورة وهو الصحيح خلافاً للاشعرية. ".^(٦)

- حكم الأمر:

لا خلاف بين الأصوليين في ورود صيغة الأمر في اللغة والشرع، لمعان كثيرة، كالوجوب والندب والإباحة وغيرها، فيجب صرف الأمر حسب القرينة الذي دلت عليه.

=

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٢٥.

(٢) عرف الإمام السالمي الأمر بأنه: " طلب فعل غير كف لا على وجه الدعاء ". السالمي، طلعة الشمس، ج ١، ص ١١٧.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥١.

(٤) هناك خمس صيغ للأمر، ذكر منها أبو يعقوب صيغة واحدة، وهي صيغة فعل الأمر "افعل" كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِينَ﴾ سورة البقرة: ٤٣. ، ولتمام الفائدة نذكر هنا بقية الصيغ:

- الفعل المضارع المقرون بلام الأمر، كقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾ سورة الطلاق: ٧.

- المصدر النائب عن فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ سورة محمد: ٤.

- اسم فعل الأمر، كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْت لَّكَ﴾ سورة يوسف: ٢٤.

- الجملة الخبرية التي يراد بها الإنشاء (الأمر)، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ سورة البقرة:

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥٢.

(٦) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥٢.

وإنما اختلف الأصوليون بعد ذلك في حقيقة الأمر المجرد من القرائن، هل يدل على الوجوب أو الندب أو الإباحة أو غير ذلك؟ أقوال كثيرة^(١).

يقرر أبو يعقوب أن الأمر إذا ورد من الله ﷻ اقتضى الوجوب دون الندب، يقول: "وإذا ورد الأمر من الله ﷻ اقتضى الوجوب دون الندب. . . ، خلافاً لمن قال من الأشعرية أنه يحمل على الندب، ولمن قال بالوقوف أيضاً. . ."^(٢)، ثم أورد على ذلك أدلة من القرآن والسنة والعقل.
(٣)

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة النور: ٦٤.

الدليل الثاني: قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ سورة الأحزاب: ٣٦.

الدليل الثالث: قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ (١) وَيُلْ يُؤْمِنُونَ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ سورة المرسلات: ٤٨-٤٩، وهذا في معرض الذم.

الدليل الرابع: قول الله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ سورة الأعراف: ١٢، ولو ساغ فيه الندب لاعتذر به إبليس اللعين.

الدليل الخامس: قول رسول الله ﷺ: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وعند كل وضوء"^(٤)، ومعلوم أنه ندبهم فصح أنه لم يأمرهم.

الدليل السادس: "والدليل أيضاً على وجوب الأمر عقلاً أن السيد إذا قال لعبده اسقني ماء أو قم أو كل أو اقعد، فلم يسقه ولم يقم ولم يقعد، حسن من السيد ومن كل أحد لومه وتوبيخه وعقوبته، فهذا دليل الوجوب. . ."^(٥)

- هل المندوب مأمور به؟

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥٢.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥٣.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥٣ و ٥٤.

(٤) رواه الربيع في مسنده، كتاب الطهارات، باب في الاستحمار، الحديث: ٨٦، ص ٢٩.

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥٤.

يرى أبو يعقوب أن المندوب غير مأمور به، ويقرر أن " الأمة قد اجتمعت على أن النوافل كلها طاعة لله ﷻ ، ومندوب إليها، والذي اختاره أنها غير مأمور بها لما قدمنا من الوعيد على المتخلف عن أوامر الله تعالى . " (١).

أورد أبو يعقوب مقالة الشيخ أبي الربيع سليمان بن يخلف المزاتي، " من قال إن النوافل لم يأمر بها الله، ولا أنها طاعة فهو كافر"، وعلق على ذلك بأن مراد الشيخ أبي الربيع هو إنكار نفي كون النوافل طاعة، فمن نفاها من الطاعة فهو كافر. (٢)

والخلاف في المندوب هل هو مأمور به أو غير مأمور به؟ ، خلاف لفظي عائد إلى اللفظ دون المعنى، فإن كل صاحب قول يسلم أن المندوب مطلوب شرعاً. (٣)

- هل الأمر المجرد يفيد التكرار؟

يرى أبو يعقوب أن الأمر المجرد لا يقتضي التكرار، لأن المأمور قد امتثل ما أمر به، وخرج من عهدة الأمر بذلك.

يقول: " الجواب أنه لا يقتضي التكرار. . . ، لأنه قد امتثل بفعل ما أمر به وخرج من العهدة، وصلاح له الاسم فهو مصل وصائم، فكما لا يقتضي الخبر التكرار فكذلك الأمر. " (٤)

ويتفرع عن هذه المسألة: إذا ورد الأمر معلقاً بشرط أو صفة، هل يفيد التكرار؟

عند أبي يعقوب لا يفيد الأمر المعلق بالشرط أو الصفة التكرار، وإنما الشرط والصفة بيان لظروف الفعل.

يقول: " وإذا علق الأمر بشرط أو صفة فإنه يقتضي التكرار، وقال بعضهم يقتضي التكرار. . . ، والقول الأول أصح وإنما الشرط والصفة بيان لوقت الفعل أو صفته. " (٥)

ومثال ذلك قول القائل: اخرج إذا طلعت الشمس، أو اخرج إن شئت.

وأما إن قال القائل: كلما طلعت الشمس فصل، فإنه يفيد التكرار لدلالة كلمة "كلما" عليه.

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥٤.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥٥.

(٣) انظر: السالمي، طلعة الشمس، ج ١، ص ١٢٠.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٣.

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٥.

يقول أبو يعقوب: "وأما إن قال: كلما طلعت الشمس فصل أو كلما شاء فلان فطلق زوجته، فإن هذا يجب حمله على التكرار. .".^(١)

– هل الأمر المكرر يفيد التكرار؟

يرى أبو يعقوب أن الأمر المكرر لا يفيد تكرار المأمور به، يقول: "الأمر إذا تكرر لا يقتضي تكرار المأمور به، وقال بعضهم يقتضي التكرار والأول أصح".^(٢)
وذلك في حالة إذا تكرر الأمر واتفق المأمور به، وأما في حالة إذا تكرر الأمر واختلف المأمور فلا خلاف في أن الأمر لا يفيد التكرار.

– هل الأمر المجرد يفيد الفور أم التراخي؟

إذا ورد الأمر مجرداً عن القرائن التي تحدد زمن فعله، فهل يفيد طلب فعله على الفور أو التراخي^(٣)؟

قال أبو يعقوب: "التراخي أصح، لأنه يصح فعل المأمور به في كل الأمكنة، فكذا الأزمدة، ولا يتعين زمان ومكان إلا ببيان".^(٤)

– دلالة الأمر الوارد بعد الحظر^(٥):

يرى أبو يعقوب أن الأمر الوارد بعد الحظر إذا جاء عارياً من القرائن فإنه يفيد الإباحة، وهذا الأليق بالشرعية، المنبئية على التيسير، ولأن أغلب الاوامر الواردة بعد الحظر للإباحة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ سورة المائدة: ٢، وقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ سورة الجمعة: ١١.

يقول: "وإذا وردت لفظة "افعل" بعد الحظر وعريت من القرائن كانت إباحة. .".^(٦)

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٥.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٤.

(٣) المقصود من أن الأمر المطلق يفيد الفور، هو أن المكلف عاياه المبادرة بالامتثال دون تأخير، والمقصود من أنه يفيد التراخي أن المكلف ليس عليه أن يبادر إلى أداء الواجب، فهو مخير بين أدائه فوراً أو تأخيره إلى وقت آخر.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٧٦.

(٥) اختلف الأصوليون في حكم الأمر إن جاء بعد الحظر، هل هو كحكمه إن ورد ابتداءً؟ بيان ذلك أنه إذا حرم الله شيئاً، ثم أمر به، هل هذا الأمر للوجوب كما كان ذلك في الأمر ابتداءً؟ وذلك مع عدم وجود القرينة الصارفة عن الوجوب.

قيل للوجوب، وقيل للإباحة، وقيل بالتوقف. الإمام السالمي، طلعة الشمس، ج ١، ص ١٢٨ و ١٢٩.

(٦) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥٥.

الفرع الثاني: النهي:

- تعريف النهي^(١):

عرف أبو يعقوب النهي بأنه: "القول المقتضي به ترك الكسب".^(٢)

- صيغة النهي^(٣):

يؤكد أبو يعقوب أن للنهي صيغة وهي " لا تفعل " خلافاً للأشعرية الذين ينكرون صيغة الأمر والنهي.

يقول: "فقلونا إن الأمر والنهي لهما صيغة، وقول الأشعرية لا صيغة لهما. " ^(٤).

وقد يقع النهي بصيغ أخرى غير صيغة " لا تفعل "، كالتحريم، والذم، واللعن، والتبري.

فالتحريم كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ . سورة النساء: ٢٣.

واللعن كقوله تعالى: ﴿لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ سورة المائدة: ٧٨.

- دلالة النهي:

دلالة النهي عند أبي يعقوب في الحقيقة للتحريم.^(٥)

وقد يأتي النهي لمعان أخرى كالتنزيه والدعاء والتهوين والتسلية وغيرها.^(٦)

(١) النهي في اللغة:

وفي الاصطلاح: القول الإنشائي الدال على طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء. محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١ (١٩٩١هـ -

١٩٩٩م)، ج ١، ص ٢٧٨.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٨٩.

(٣) للنهي صيغ كثيرة، أشهرها:

الفعل المضارع المقرون بلا الناهية، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزُّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ سورة الإسراء: ٣٢.

صيغة الأمر الدالة على الكف، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ سورة الحج: ٣٠.

مادة "هي" ومشتقاتها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ سورة النحل: ٩٠. ينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، ج ١، ص ٢٨٠.

الجملة الخبرية المستعملة في النهي من طريق التحريم أو نفي الحل، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٨٩.

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٨٩.

قال أبو يعقوب: "وهذه المحتملات كلها تحتاج إلى القرائن، ولو قلنا إن مطلق النهي يحتاج إلى قرينة لكان خطاب المالك القاهر للعبد الدليل دليلاً على أعظم قرينة، كيف والظاهر عند العرب أن نفس الصيغة دالة على الأمر والنهي، ولولا ذلك لبطلت المعاني واختل البيان، وظهر المثل في اختلاط الرائب والحليب." (٢)

- دلالة النهي على فساد المنهي عنه:

يرى أبو يعقوب أن النهي يقتضي فساد المنهي عنه في مواضع دون أخرى، ولكن لم يحدد ماهية تلك المواضع، يقول: "قال بعضهم: النهي يدل على فساد المنهي عنه، وقال غيره: لا يدل، واستدل الأول بقول رسول الله ﷺ: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد".

والأصل أن الأمرين جميعاً ممكنان، ولكل واحد موضع. أما الأول فينتقض عليه بالمطلق ثلاثاً وقد نهي عنه ولن يفسخ هذا الطلاق وإن فسخوه قدوا أصلهم وفارقوا الإجماع، وينتقض عليهم بالصلاة في الدار المغصوبة والثوب المغصوب، والوضوء بالماء المغصوب كما قدمنا وهو من الأمور المعفو عنها لهذه الأمة، وكثير من هذه الأمور المنهي عنها أجزائها وأبطلنا بها كثيراً من الأمور الصالحات كطلاق البدعة ولغير السنة وقد أمضيها، والحج بالمال الحرام، وإخراج الزكاة من المال الحرام، وهذا كله إن تاب ورجع وأدى وأصلح أن ليس عليه إعادة، وكذلك نفقات الأزواج وقضاء الديون الواجبات." (٣)

=

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٨٩.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٨٩.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٩٠.

المبحث الثاني: آراء أبي يعقوب في باب التعارض وال ترجيح:

المطلب الأول: محال التعارض وقواعد الترجيح:

الفرع الأول: محال التعارض:

نقتصر على ما ذكره أبو يعقوب من محال التعارض وأمثلتها.

(١) تعارض النصوص القرآنية: منه التعارض الواقع في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ

إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ سورة النساء: ٢٣، مع قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا

مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ سورة النساء: ٣ الواردة في في سياق المحرمات نكاحهن. فالآية الثانية أباحت

نكاح الإماء بدون قيد، والآية الأولى حرمت نكاح الأخوات مجتمعات.

(٢) تعارض الأحاديث النبوية: ومثال ذلك التعارض الواقع بين قول النبي صلى الله عليه وسلم: " من نام

عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها"^(١)، مع قوله صلى الله عليه وسلم: " لا صلاة بعد

صلاة العصر حتى تغرب الشمس"^(٢).

وكذلك التعارض الواقع بين الحديث: " لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب"^(٣)، والحديث

الآخر: "أبما إهاب دبغ فقد طهر"^(٤).

الفرع الثاني: قواعد الترجيح:

يقول أبو يعقوب: " وإن كان أحد العمومين متيقناً والآخر مظنوناً استعملنا المتيقن، وإن كانا

متيقنين أو مظنونين طلبنا الترجيح"^(٥).

ويبين أنه إذا تعارض النص مع العقل، فللعقل دور في الترجيح، يقول: " وإذا تعارض عمومان

وأحدهما يخصه العقل والآخر يطلقه، فليس هنالك تعارض مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ

(١) رواه الربيع بن حبيب في مسنده، كتاب الصلاة، باب في أوقات الصلاة، الحديث ١٨٤، ص

(٢) رواه الربيع بن حبيب، كتاب الصلاة، باب جامع الصلاة، الحديث ٢٩٥، ص

(٣) رواه ابن ماجه، كتاب اللباس، باب من قال: لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب، الحديث ٣١٦٣، ج ٤، ص ٦٠٤.

(٤) رواه ابن ماجه، كتاب اللباس، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت، الحديث ٣٦٠٩، ج ٤، ص ٦٠٢.

(٥) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٣١.

عَلَيْهِمْ سَورَةُ الْأَنْفَالِ: ٧٥، وقوله: ﴿وَلَنُبَلِّغُكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ سورة محمد: ٣١.

فإن كان المعنى حتى نعلم ذلك كائناً موجوداً فالتأويل صحيح. وهذا العموم إلى غاية الوجود بحالة الوجود معلوم قبل وجود الوجود، فلا تعارض بينهما، وأما ترك هذا على ظاهره مع إحالة العقل له فلا. ^(١)

وعند أبي يعقوب الحقيقة تقدم على المجاز إذا تعارضاً ^(٢)، كقوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الأنعام: ١٠٢، وقوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ سورة العنكبوت: ١٧، وقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ سورة المائدة: ١١.

يقول أبو يعقوب: "فليس بين هذه العمومات كلها تعارض، وأصل الخلق لله تعالى، ونسبته الخلق إلى غيره مجاز بدليل قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ سورة فاطر: ٣، والمتعارض في هذا بين الحقيقة والمجاز" ^(٣).

ويقرر أبو يعقوب قاعدة أخرى في الترجيح وهي "أن الظاهر والعام وأخبار الآحاد طرق مستعملة في الترجيح، فإذا تقاومت غلب عليها الرأي والقياس واستصحاب الأصل". ^(٤)

المطلب الثاني: النسخ:

الفرع الأول: مفهوم النسخ وشروطه:

- مفهوم النسخ:

النسخ في اللغة:

يرد النسخ في اللغة على ثلاثة أوجه:

(١) الإزالة، كقول العرب: نسخت الشمس الظل، ومعناه يزول الظل وتبقى الشمس وتخلفه مكانه بدلاً منه.

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٣١.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٣١.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٣١.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ٥٠.

(٢) الإبطال، كقول العرب: نسخت الريح الأثر، ونسخ المطر الأثر، أي ذهباً جميعاً.

(٣) النقل وهو نسخ الكتاب من الكتاب. ^(١)

النسخ في الاصطلاح:

عرف أبو يعقوب النسخ بأنه "إزالة حكم ثابت بشرع متقدم بشرع متأخر عنه، لولاه لكان ثابتاً" ^(٢).

- شروط النسخ:

يمكن استخراج بعض شروط النسخ من تعريف أبي يعقوب للنسخ، وهي:

(١) النسخ لا يكون إلا بدليل شرعي، ولا يقع إلا على حكم شرعي ثابت بدليله.

(٢) الحكم السابق يجب أن يفيد الدوام، حتى يعتبر ورود الحكم اللاحق نسخاً له.

(٣) النسخ هو إزالة للحكم السابقة كلية.

(٤) أن يكون النسخ متراحياً عن زمان المنسوخ.

الفرع الثالث: مجال النسخ:

لا خلاف بين القائلين بالنسخ على وقوعه في الأحكام، وهي الأوامر والنواهي، لأنها محل النسخ الشرعي، واختلفوا فيما عدا ذلك.

وقد عرض أبو يعقوب آراء العلماء في مجال النسخ، فذكر "أن الناس قد اختلفوا فيما يقع فيه النسخ. قال بعضهم: لا يجوز إلا في الأمر والنهي، ومعناه أن الأمر إذا ورد آخرّاً أزال حكم النهي من حينه، والنهي إذا ورد آخرّاً أزال حكم الأمر. والأمر والنهي قائمان بأعينهما.

وقال بعضهم: إن النسخ يلحق الأمر والنهي والطاعة والمعصية لأن الطاعة تبع للأمر ونتيجته، والمعصية تابعة للنهي ونتيجته.

وقال بعضهم: إن النسخ يلحق الأمر والنهي، والطاعة والمعصية، والثواب والعقاب؛ لأن الثواب تبع للطاعة كما أن العقاب تبع للمعصية لأنه محال زوال الأمر وتبقى الطاعة، وزوالهما ويبقى الثواب. كما أنه محال زوال النهي وتبقى المعصية أو زوالهما ويبقى العقاب.

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٦١.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٦١.

وقال بعضهم: يجوز نسخ هذه الثلاثة، وزادوا جواز نسخ الأخبار عن العقاب والثواب. ^(١) وأيد أبو يعقوب جواز النسخ في الأمر والنهي، والطاعة والمعصية، والثواب والعقاب.

الفرع الرابع: بماذا يقع النسخ؟

أورد أبو يعقوب أوجه النسخ وأجازها جميعاً: فقال: " وجائز نسخ القرآن بالقرآن، والسنة بالسنة، ونسخ السنة بالقرآن، ونسخ القرآن بالسنة، وأخبار الآحاد بأخبار الآحاد، وأخبار الآحاد بالمتواتر، والمتواتر بأخبار الآحاد" ^(٢).

ونورد هذه الأنواع وأمثلتها:

- نسخ القرآن بالقرآن:

عدة المتوفى عنها زوجها كانت حولاً كاملاً، بقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) سورة البقرة: ٢٤٠ .

ثم نسخت بأربعة أشهر وعشر بقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) سورة البقرة: ٢٣٤ .

- نسخ القرآن بالسنة:

نسخ آية الوصية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ سورة البقرة: ١٨٠، بحديث (ألا لا وصية لوارث) ^(٣) ^(٤).

- نسخ السنة بالسنة:

كانت الصلاة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي، فنسخت بالصلوات الخمس المعروفة.

- نسخ السنة بالقرآن:

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٦٣ و ١٦٤.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٦٨.

(٣) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، الحديث: ٢٧١٤، ج ٤، ص ١٨.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٧١.

نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة، بقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ سورة البقرة: ١٤٤.

– نسخ أخبار الآحاد بأخبار الآحاد:

نسخ النهي عن زيارة القبور، والنهي عن ادخار لحوم الأضاحي، وجلد المحصن. ^(١)

– نسخ المتواتر بخبر الآحاد:

ذهب أبو يعقوب إلى جواز نسخ الخبر المتواتر بخبر الآحاد، فإذا ثبت صحة الخبر الآحاد وجب العمل به، قال أبو يعقوب: "وأما خبر الواحد فقد أجزناه ما لم يكن متأولاً" ^(٢)، ثم قال: "وأما إذا روى الصحابي عن الرسول وقد نسخت آية كيت وكيت فقلوه مقبول، وأما إذا كان متأولاً فرأيه مثل رأي المجتهدين" ^(٣)

المطلب الثالث: الاجتهاد:

– مفهوم الاجتهاد:

ولا يكون الاجتهاد إلا لمن بلغ الأمر منه الجهد فهو اجتهاد.
ولا يقال اجتهدت فحملت ذرة. ولا لمن عمل عملاً يعجز فيه إذا كان دون وسعه فمجتهد. ^(٤)

– أدلة مشروعية الاجتهاد:

استدل أبو يعقوب على إثبات مشروعية الاجتهاد بأدلة نقلية عموماً، منها:

(١) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُ فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء: ٨٣.

(٢) وقوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٧٢.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٧٣.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ١، ص ١٧٣.

(٤) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ١٢.

جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَعِيًّا يَبْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿سورة البقرة: ٢١٣﴾
ومن السنة قول النبي ﷺ : " إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، أجر اجتهداه وأجر إصابته، وإن اجتهد وأخطأ فله أجر اجتهداه، وحط الله عنه المأثم" ^(١).

- شروط الاجتهاد:

يقول أبو يعقوب في تفصيل صفة المجتهد: (اعلم أن الذي يجوز له الرأي والاجتهاد في النوازل من كان

- عارفاً بوضع الأدلة مواضعها من جهة العقل والشرع والتوقيف فيها.
- ويكون عالماً بأصول الديانات وأصول الفقه، وعالماً بأحكام الخطاب في فنون الشريعة من العموم والخصوص، والأوامر والنواهي والمفسر والمجهول والمنصوص والنسخ.
- ويعلم من النحو واللغة وما يفهم به معاني الكلام، كلام العرب، فإنه يحتاجهما للقرآن والسنة.
- والآثار عن تصحيح طرقها وعوفينا في القرآن من ذلك لأن الله تعالى تولى حفظه. وأجمعت الأمة على متنته.
- ويكون صحيح الأمانة مأمون الخيانة سليم الديانة. ^(٢).
- فإن حُرِّمَ المجتهد شيئاً من هذه الشروط كان راوية لا عارفاً، ومتفقاً لا فقيهاً.

- مجال الاجتهاد:

رأي أبي يعقوب أن الاجتهاد يكون في مسألة لم يسبق فيها حكم من الكتاب ولا السنة ولا من آثار المسلمين، حيث نقل عن الشيخ أبي الربيع أن الذي يجوز فيه الرأي للعلماء هو ما لم يجدوه في الكتاب ولا السنة، ولم يكن في آثار من قبلهم من العلماء، فإذا نزلت نازلة من هذا القبيل، فعلى العلماء أن يجتهدوا في تحصيل حكم للنازلة. ^(٣)

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم ٦٩١٩، ج ٦، ص ٢٦٧٦.

(٢) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٤.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ٢٠.

ثم أضاف مجالاً آخر للاجتهاد والرأي وهو مجال تفسير القرآن الكريم، لأنه نزل بلسان عربي مبين، واللغة العربية كثيرة الفنون والشجون، ولم يفسر النبي ﷺ القرآن كاملاً. وفي موضع آخر حصر أبو يعقوب الاجتهاد في فروع الشريعة، حيث قال: "واعلم أنه لا يسوغ الاجتهاد إلا في فروع الشريعة وأما أصولها فلا"^(١).

- تصويب المجتهد وتخطئته:

تبين من كلام أبي يعقوب في تحديد مجال الاجتهاد أنه مقصور على فروع الشريعة لا في أصولها، واتفق العلماء على أن الخلاف في أصول الدين لا يجوز لأنها مسائل قطعية، وأن الحق فيها مع واحد، والمخالف مخطئ آثم.

ووقع الخلاف بعد ذلك بين العلماء حول تصويب المجتهد وتخطئته، وهل المخطئ آثم؟ ورأي أبي يعقوب أن المصيب في المسائل الظنية واحد، والمخطئ فيها معذور غير آثم^(٢)، يقول: "إن الاجتهاد مأمور به ومأجور عليه ومأجور على إصابته الحق وفتواه والحكم به.

وأما إذا أخطأ الحق عند الله فهو مأجور في اجتهاده ونشره، ومأجور في كل شيء غير استخراجيه بدليل قول رسول الله ﷺ: "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد"، ألا ترى إلى أنه أوجب له الأجر في إصابته الحق وعلى اجتهاده، وأوجب له الأجر إذا أخطأ في اجتهاده. وحط عنه المآثم في خطاياها.

وروي عن الشافعي أيضاً مثل هذا القول، وهو أصح الأقوال"^(٣).

(١) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ١٢.

(٢) نسب الإمام السالمي في طلعة الشمس إلى أبي يعقوب القول بأن الصواب مع كل واحد من المختلفين، والذي يظهر من كلام أبي يعقوب في حديثه عن هذه المسألة أنه يرى أن الصواب مع واحد من المجتهدين والله أعلم. السالمي، طلعة الشمس، ج ٢، ص ٤٠٧.

(٣) الوارجلاني، العدل والإنصاف، ج ٢، ص ١٤.

الختام

وفي نهاية المطاف نحمد الله ﷻ على إتمام هذه الوريقات من هذا البحث، ونحمل هما أهم نتائج البحث:

(١) ولد أبو يعقوب في قرية سدراته إحدى قرى مدينة وارجلان، وترعرع فيها ودرس فيها مبادئ العلوم على يد شيوخ عصره في مدينة وارجلان.

(٢) يعد أبو يعقوب من علماء القرن السادس الهجري، توفي سنة ٥٥٧٠هـ.

(٣) قام أبو يعقوب بعدة رحلات لأغراض متعددة، أشهرها رحلته إلى المشرق.

(٤) لأبي يعقوب العديد من الآثار العلمية بعضها موجودة، وبعضها مفقودة، ومن أشهر مؤلفاته التي وصلت إلينا: "كتاب العدل والإنصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف" في علم أصول الفقه، وكتاب "الدليل والبرهان" في علم أصول الدين.

(٥) كثيراً ما ينقل أبو يعقوب في كتابه العدل والإنصاف عن أبي الربيع سليمان بن يخلف صاحب كتاب التحفة المخزونة والجواهر المكنونة.

(٦) يعتبر كتاب العدل والإنصاف من أهم المصادر الإباضية عامة والمغاربة خاصة في أصول الفقه.

(٧) اعتنى علماء المذهب الإباضي بكتاب العدل والإنصاف، فقاموا بأعمال عليه من شرح واختصار ونظم، فاختصره الشماخي، ثم شرح الاختصار، ثم جاء القطب فشرح شرح الشماخي وسماه فتح الله، ثم نظم الاختصار الشيخ المالكي العماني في أرجوزة أسماها "موارد الألفاظ بنظم مختصر العدل والإنصاف".

(٨) كثرة التوجيهات عند الوارجلاني ووضوحها تدل على استقلاله بالاجتهاد.

(٩) نحمل هنا آراء أبي يعقوب الأصولية:

(١) الأصل في الأشياء الإباحة قبل ورود الشرع.

(٢) الواجب الموسع وقته من أول وقته إلى آخره هو وقت أداء.

(٣) الواجب المخير هو واحد غير معين.

(٤) الكفار مخاطبون بفروع الشريعة.

(٥) لا يوجد في القرآن ألفاظ أعجمية.

- ٦) العلم الحاصل من الخبر المتواتر علم ضروري.
- ٧) الإجماع السكوتي حجة قطعية.
- ٨) من شروط انعقاد الإجماع انقراض العصر.
- ٩) جواز تأخير البيان عن وقت ورود الخطاب.
- ١٠) جواز الاحتجاج بمفهوم المخالفة.
- ١١) عموم خطاب الأمة للنبي ﷺ.
- ١٢) عموم خطاب النبي ﷺ للأمة من طريق الشرع.
- ١٣) دخول النساء في خطاب الرجال من باب التغليب.
- ١٤) أقل الجمع ثلاثة.
- ١٥) عدم حمل المطلق على المقيّد عند اختلاف الحكم واتحاد السبب.
- ١٦) حمل المطلق على المقيّد عند اتحاد الحكم واختلاف السبب.
- ١٧) الأمر في الأصل يقتضي الوجوب ما لم تصرفه قرينة.
- ١٨) المندوب غير مأمور به.
- ١٩) الأمر المجرد عن قيد الوقت يقتضي التراخي.
- ٢٠) الأمر الوارد بعد الحظر يفيد الإباحة.
- ٢١) النهي يدل على التحريم ما لم تصرفه قرينة.
- ٢٢) النهي لا يقتضي فساد المنهي عنه في مواضع.
- ٢٣) جواز نسخ الخبر المتواتر بخبر الآحاد.
- ٢٤) المصيب في المسائل الظنية واحد من المجتهدين.

قائمة المصادر والمراجع

- (١) إبراهيم بن صالح باباحمو أعزام، غصن البان في تاريخ وارجلان، تحقيق إبراهيم بن بكير بحاز - سليمان بن محمد بومعقل، المطابع العالمية، غرداية، الجزائر، ١٤٣٤/٥١٣م.
- (٢) إبراهيم بن علي الشيرازي، اللمع، تحقيق محي الدين ديب مستر و يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط ١ (١٤١٦/١٩٩٥م).
- (٣) أبو القاسم بن إبراهيم البرادي (أبو الفضل)، الجواهر المنتقة في إتمام ما أحل به كتاب الطبقات، تصحيح وتعليق وتقديم أحمد بن سعود السيالي، دار الحكمة، لندن، ط ١، ٢٠١٤م.
- (٤) أحمد بن أبي عثمان سعيد الشماخي (أبو العباس)، السير، تحقيق محمد حسن، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م.
- (٥) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ط (١٤١٤ - ١٩٩٤م).
- (٦) أحمد بن سعيد الدرجيني (أبو العباس)، طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم محمد طلاي، جمعية الشيخ اطفيش، الحراش، الجزائر، ط ٢، (د. ت).
- (٧) أحمد بن شعيب النسائي (أبو عبد الرحمن)، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١١/١٩٩١م).
- (٨) أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- (٩) جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية، غرداية، الجزائر، ١٤٢٠/١٩٩٩م.
- (١٠) خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٦ (٢٠٠٥م).
- (١١) دليلة خبزي، الآراء الكلامية لأبي يعقوب الوارجلاني، مكتبة مسقط، سلطنة عمان، ١٤٣٠/٢٠٠٩م.
- (١٢) الربيع بن حبيب الفراهيدي، الجامع الصحيح مسند الربيع بن حبيب، ترتيب أبي يعقوب الوارجلاني، تصحيح وتعليق نور الدين عبدالله بن حميد السالمي، مكتبة مسقط، سلطنة عمان، ط ٣، ١٤٤٢/٢٠١١م.

- (١٣) الربيع بن حبيب، الجامع الصحيح، مكتبة مسقط، مسقط، سلطنة عمان، ط ١ (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- (١٤) سالم بن حمد بن سليمان الحارثي، مقدمة كتاب الدليل والبرهان، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٣/١٩٨٣م.
- (١٥) سلطان بن مبارك الشيباني، عمرو النامي "مسيرة عطاء. . في درب الخير"، مكتبة الأنفال، سلطنة عمان، مسقط، ١٤٢٩/٢٠٠٨م.
- (١٦) سليم بن سالم آل ثاني، تبصير العقول بعلم الأصول، موقع بصيرة، سلطنة عمان، ط ١ (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م).
- (١٧) سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ت).
- (١٨) شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي بالقراقي (أبو العباس)، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، بيروت، ط ١ (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
- (١٩) عامر بن خميس المالكي، موارد الألفاظ بنظم مختصر العدل والإنصاف، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- (٢٠) عامر بن علي الشماخي (أبو العباس)، مختصر العدل والإنصاف، مكتبة الاستقامة، مسقط، (د. ط)، (د. ت).
- (٢١) عامر بن علي الشماخي (أبو العباس)، شرح مختصر العدل والإنصاف، تحقيق مهني بن عمر التيواجني، بحث مرقون.
- (٢٢) عبد العزيز بن أحمد البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢ (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
- (٢٣) عبد الوهاب إبراهيم أبوسليمان، الفكر الاصولي، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣/١٩٨٣م.
- (٢٤) عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار الحديث، القاهرة، ط ٧ (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).

- ٢٥) عبدالعزيز البخاري، كشف الأسرار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢ (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
- ٢٦) عبدالكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مكتبة البشائر، عمان، ط ٣، (١٤١١هـ/١٩٩٠م).
- ٢٧) عبدالله بن حميد السالمي، اللعة المرضية من أشعة الإباضية، تحقيق سلطان بن مبارك الشيباني، مكتبة مسقط، عمان، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
- ٢٨) عبدالله بن حميد السالمي، طلعة الشمس، تحقيق عمر حسن القيام، مكتبة الإمام السالمي، سلطنة عمان، ٢٠١٠م.
- ٢٩) عبدالله بن حميد بن سلوم السالمي، شرح الجامع الصحيح، تحقيق عز الدين التنوخي، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، مسقط، سلطنة عمان، ط ١٠، ٢٠٠٤م.
- ٣٠) عبدالله بن عمر البيضاوي، منهاج العقول، عالم الكتب، بيروت، ط ١ (١٩٨٢م).
- ٣١) علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ الحلقة (٤)، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط ٣، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ٣٢) فتحي الدريني، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣ (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).
- ٣٣) فهد بن علي السعدي، معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية (قسم المشرق)، مكتبة الجليل الواعد، مسقط، عمان، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٣٤) محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، مصر، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ٣٥) محمد أديب الصالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤ (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- ٣٦) محمد البشير، مذكرة في مادة أصول الفقه (١)، كلية العلوم الشرعية، مسقط، (د. ت).
- ٣٧) محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م.
- ٣٨) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- (٣٩) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الجامع الصحيح، دار الشعب، القاهرة، ط ١ (١٩٨٧/٥١٤٠٧ م).
- (٤٠) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- (٤١) محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨ م.
- (٤٢) محمد بن محمد الغزالي (أبو حامد)، المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ.
- (٤٣) محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، طبعة ٤ (٢٠٠٥ م).
- (٤٤) مصطفى الحن، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية على اختلاف الفقهاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م)، ص ١٩٨.
- (٤٥) مصطفى بن صالح باجو، أبو يعقوب الوارجلاني أصولياً، وزارة التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط ٢، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).
- (٤٦) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط ١ (١٩٨٦ م).
- (٤٧) يحيى بن بهون حاج احمد، رحلة الوارجلاني، غرداية، الجزائر، ٢٠٠٦.
- (٤٨) يوسف بن إبراهيم الوارجلاني (أبو يعقوب)، العدل والإنصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٤/٥١٤٠٤ م.

فهرس الآيات

م	الآية	اسم السورة	رقم الصفحة
١.	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾	البقرة: ٣٤	٦٢
٢.	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾	البقرة: ٦٧	٥٧
٣.	﴿كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا.﴾	البقرة: ١٤٣	٤١
٤.	﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	البقرة: ١٤٤	٧٩
٥.	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾	البقرة: ١٧٩	٥٨
٦.	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾	البقرة: ١٨٠	٧٨
٧.	﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾	البقرة: ١٩٦	٥٨
٨.	﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾	البقرة: ١٩٦	٥٨
٩.	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	البقرة: ١٩٧	٥٨
١٠.	﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾	البقرة: ٢١٣	٧٩

١١.	﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	البقرة: ٢٢٨	٦٤
١٢.	(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ).	البقرة: ٢٣٤	٧٨
١٣.	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾	البقرة: ٢٤٠	٧٨
١٤.	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾	البقرة: ٢٥٥	٥٤
١٥.	﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾	البقرة: ٢٨٢	٦٨
١٦.	﴿كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	البقرة: ٢٨٤	٦٤
١٧.	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	آل عمران: ١١٠	٤٠
١٨.	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾	النساء: ١١	٦٦-٦١
١٩.	: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾	النساء: ٢٣	٧٥
٢٠.	﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾	النساء: ٣٢	٤٦

٧٩-٤٤	النساء: ٨٣	﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٢١.
٦٨	النساء: ٩٢	﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ﴾	٢٢.
٦١	النساء: ٩٥	﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . . . وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾	٢٣.
٤٤	النساء: ١٠٥	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾	٢٤.
٤٠	النساء: ١١٥	﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾	٢٥.
٥٤	النساء: ١٧١	﴿إِلَهُ وَاحِدٌ﴾	٢٦.
٧٣	المائدة: ٢	﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾	٢٧.
٦٤-٤٦	المائدة: ٣٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾	٢٨.
٦٦-٦٥	المائدة: ٤٥	﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾	٢٩.
٧٣	المائدة: ٧٨	﴿كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾	٣٠.
٤٦	المائدة: ٩١	﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾	٣١.
٤٨	المائدة: ٩٥	﴿. . . قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ . . .﴾	٣٢.
٧٦	المائدة: ١١٠	﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾	٣٣.

٣٤.	﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	الأنعام: ١٠٢	٧٦
٣٥.	﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾	الأنعام: ١٤١	٥٥
٣٦.	﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾	الأنعام: ١٤١	٥٥
٣٧.	﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾	الأعراف: ١٢	٧٠
٣٨.	﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾	الأعراف: ٣١	٥٥
٣٩.	﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	الأنفال: ٧٥	٧٥
٤٠.	﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾	التوبة: ٣٦	٦٥
٤١.	﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	التوبة: ٧٥	٢٨
٤٢.	﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾	التوبة: ١٢٢	٣٨
٤٣.	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	التوبة: ١١٥	٢٨
٤٤.	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾	يوسف: ٢	٥٢
٤٥.	﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾	يوسف: ٨٢	٥٣
٤٦.	﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ﴾	الكهف: ٧٧	٥٣
٤٧.	﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾	الأنبياء: ٩٨	٦١
٤٨.	﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾	الأنبياء: ١٠١	٦١
٤٩.	﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ () يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾	الحج: ١٢-١٣	٤٥

٥٥	الحج: ٧٨	﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	٥٠.
٦٤	المؤمنون: ٥-٦	وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ () إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾	٥١.
٦٨	النور: ٤	﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	٥٢.
٥٣	النورة: ٣٥	﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ . ﴾	٥٣.
٧٠	النور: ٦٤	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	٥٤.
٣٥	الشعراء: ١٩٥	﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾	٥٥.
٧٦	العنكبوت: ١٧	﴿وَتَخْلُقُونَ أَفْكَاءَ﴾	٥٦.
٥٦	العنكبوت: ٣١	﴿قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾	٥٧.
٥٤	الروم: ٤٠	﴿خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ﴾	٥٨.
٧٠	الأحزاب: ٣٦	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾	٥٩.
٥٥	الأحزاب: ٤٢ و ٤١	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا () وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾	٦٠.
٥٤	الأحزاب: ٤٩	﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ	٦١.

		تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴿١﴾	
٥٣	الأحزاب: ٥٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	٦٢.
٤٥	سبأ: ٤٦	﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظِيكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشَىٰ وَفَرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾	٦٣.
٧٦	فاطر: ٣	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾	٦٤.
٤٩	الزمر: ١٨	﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ .﴾	٦٥.
٤٩	الزمر: ٥٥	﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾	٦٦.
٥٥	الزمر: ٦٧	﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	٦٧.
٣٤	فصلت: ٤٢	﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	٦٨.
٣٥	الزخرف: ٣	﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	٦٩.
٣٠	محمد: ٤	﴿... حَتَّىٰ إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا .﴾	٧٠.
٥٦	الفتح: ٢٩	﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾	٧١.
٤٣	الحشر: ٢	﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾	٧٢.
٤٦	الحشر: ٤	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾	٧٣.
٤٧	الحشر: ٧	﴿... كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ .﴾	٧٤.
٣٨	المتحنة: ١٠	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ .﴾	٧٥.

٧٦.	﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾	الجمعة: ١١	٧٣
٧٧.	﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	الطلاق: ٢	٦٨
٧٨.	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ التُّشُورُ﴾	المالك: ١٥	٥٥
٧٩.	﴿. . . فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾	الجن: ١٣	٤٦
٨٠.	﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾	القيامة: ١٨ و ١٩	٥٦
٨١.	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ (وَيُلُّ يَوْمئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾	المرسلات: ٤٨-٤٩	٧٠
٨٢.	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	الفجر: ٢٢	٥٦

فهرس الأعلام

م	اسم العلم	رقم الصفحة
١.	ابن العربي	٧
٢.	ابن باجة	٧
٣.	ابن حزم الظاهري	٧
٤.	ابن رشد الجد	٧
٥.	ابن عبد البر	٧
٦.	أبو إسحاق	١٠
٧.	أبو إسحاق إبراهيم بن أبي يعقوب	١٠
٨.	أبو الربيع سليمان بن خلف	٢١
٩.	أبو العباس أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي	٢٢
١٠.	أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر	١٠
١١.	أبو زكرياء يحيى بن أبي زكرياء	٩
١٢.	أبو سليمان أيوب بن إسماعيل	٨
١٣.	أبو عبدالله محمد بن عمر بن أبي ستة القصبي (أبو ستة)	٢٣
١٤.	أبو عمرو عثمان بن خليفة السوفي	٩
١٥.	أبو غانم بشر بن غانم الخراساني	١٢
١٦.	أبو مالك عامر بن خميس المالكي	٢٤-١٤
١٧.	أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم السدراي	٢٢٢-٤
١٨.	أبو عمار عبد الكافي	٩
١٩.	أفلق بن عبد الوهاب	١٢
٢٠.	أحمد بن يوسف اطفيش	٢٣

٢٢-١٤-١١	البرادي	٢١.
٩	تبغورين الملشوطي	٢٢.
١٢	جابر بن زيد	٢٣.
٧-٦-٥-٤	الدرجيني	٢٤.
١٠-٩-٨		
١٤-١١		
١٢	الربيع بن حبيب	٢٥.
١٤	سالم بن محمد الحارثي	٢٦.
١٥	الشماعي	٢٧.
٤	عبدالله السالمي	٢٨.
٢١	عمرو النامي	٢٩.
٢٣	عمرو بن رمضان التلاقي الجربي	٣٠.
١٢	محبوب بن الرحيل	٣١.
٢١	محمود الأندلسي	٣٢.
٥	يحيى بن إسحاق الميروي	٣٣.

فهرس الأماكن

م	المكان	الصفحة
١.	أرض البحيرة	٨
٢.	أريغ	١٤
٣.	أسيوط	٨
٤.	الأندلس	٧
٥.	إيطاليا	١١
٦.	تبستو	٨
٧.	تماسين	٨
٨.	جدة	٨
٩.	جربة	٨
١٠.	رقادة	٨
١١.	روما	١١
١٢.	سبها	٨
١٣.	سدراتة	٤
١٤.	سنترية	٨
١٥.	السودان	٧
١٦.	سوف	١٠-١٤
١٧.	طور سيناء	٨
١٨.	عسفان	٨
١٩.	غدامس	٨
٢٠.	فران	٨

٧	قرطبة	٢١.
١٤	قسطيلية	٢٢.
٨	ماء القديد	٢٣.
٨	مصر	٢٤.
٨	مكة	٢٥.
٨	وادي الروم	٢٦.
١٤-٧-٤	وارجلان	٢٧.
٨	يثرب	٢٨.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث	ب
إهداء	٥
شكر وعرفان	و
المقدمة	١
المبحث الأول: التعريف بأبي يعقوب:	٤
المطلب الأول: اسمه ونسبه:	٤
المطلب الثاني: مولده ووفاته:	٥
المطلب الثالث: تحصيله العلمي:	٦
المطلب الرابع: رحلاته:	٧
الفرع الأول: رحلته إلى الأندلس:	٧
الفرع الثاني: رحلته إلى السودان:	٧
الفرع الثالث: رحلته إلى المشرق:	٨
المطلب الخامس: شيوخه:	٨
المطلب السادس: آثاره:	١٠
الفرع الأول: تلاميذ أبي يعقوب:	١١
الفرع الثاني: مؤلفات أبي يعقوب:	١١
المبحث الثاني: التعريف بكتاب العدل والإنصاف:	١٤
تمهيد: صحة نسبة الكتاب لأبي يعقوب:	١٤
المطلب الأول: أهمية الكتاب:	١٥
المطلب الثاني: محتويات كتاب العدل والإنصاف وأبرز قضاياها:	١٦
المطلب الثالث: مصادر الكتاب والأعمال التي أجريت على الكتاب:	٢١
الفرع الأول: مصادر العدل والإنصاف:	٢١
الفرع الثاني: الأعمال التي أجريت على الكتاب:	٢٢
المبحث الأول: آراء أبي يعقوب في باب الحكم الشرعي:	٢٦

- المطلب الأول: الحاكم: ٢٧
- الفرع الأول: هل التحسين والتقبيح شرعيان أم عقليان؟ ٢٧
- الفرع الثاني: ما يتفرع عن الخلاف في التحسين والتقبيح من مسائل: ٢٨
- المطلب الثاني: المحكوم به: ٢٩
- الفرع الأول: تعريف الأحكام الخمسة: ٢٩
- الفرع الثاني: الواجب الموسع: ٣٠
- الفرع الثالث: الواجب المخير: ٣١
- المطلب الثالث: المحكوم فيه: ٣١
- المطلب الرابع: المحكوم عليه: ٣٢
- المبحث الثاني: آراء أبي يعقوب في باب الأدلة الشرعية: ٣٣
- المطلب الأول: الأدلة المتفق عليها: ٣٤
- الفرع الأول: دليل الكتاب: ٣٤
- الفرع الثاني: دليل السنة: ٣٥
- الفرع الثالث: دليل الإجماع: ٣٩
- الفرع الرابع: دليل القياس: ٤٣
- المطلب الثاني: الأدلة المختلف فيها عند أبي يعقوب: ٥٠
- الفرع الأول: دليل الاستحسان: ٥٠
- الفرع الثاني: دليل الاستصحاب: ٥١
- المبحث الأول: آراء أبي يعقوب في باب دلالة الألفاظ: ٥٣
- المطلب الأول: الوضوح والخفاء في الألفاظ وطرق الدلالات: ٥٤
- الفرع الأول: الوضوح والخفاء في الألفاظ: ٥٤
- الفرع الثاني: طرق دلالات الألفاظ: ٥٨
- المطلب الثاني: العموم والخصوص: ٦٠
- الفرع الأول: العام: ٦٠
- الفرع الثاني: الخاص: ٦٣

٦٧	الفرع الثالث: المطلق والمقيد:
٦٩	المطلب الثالث: الأمر والنهي:
٦٩	الفرع الأول: الأمر:
٧٣	الفرع الثاني: النهي:
٧٥	المبحث الثاني: آراء أبي يعقوب في باب التعارض والترجيح:
٧٥	المطلب الأول: محال التعارض وقواعد الترجيح:
٧٥	الفرع الأول: محال التعارض:
٧٥	الفرع الثاني: قواعد الترجيح:
٧٦	المطلب الثاني: النسخ:
٧٦	الفرع الأول: مفهوم النسخ وشروطه:
٧٧	الفرع الثالث: مجال النسخ:
٧٨	الفرع الرابع: بماذا يقع النسخ؟
٧٩	المطلب الثالث: الاجتهاد:
٨٢	الخاتمة
٨٤	قائمة المصادر والمراجع
٨٨	فهرس الآيات
٩٥	فهرس الأعلام
٩٧	فهرس الأماكن
٩٩	فهرس الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم